نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٥١ - ١٥٢ نوفمبر/ تشرين ثان - ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٠

المنظمة تعقد جمعيتها العمومية الخامسة

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان جمعيتها العمومية الخامسة بالقاهرة خلال الفترة بين ٢٨، ٣٠ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٠ بمشاركة أعضاء مجلس الأمناء وممثلى الأفرع والمؤسسات العضوة والمجموعات القطرية.

ويعد اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان أكثر من مجرد لقاء تنظيمى تنص عليه لوائح المنظمة. فالاجتماع بطابعه التمثيلى لعدد كبير من الساحات، والمنظمات، وبنوعية القضايا التى ينظر فيها، يعد بمثابة مؤتمر إقليمى لحقوق الإنسان، وتعكس مناقشاته عموماً هموم الحركة العربية لحقوق الإنسان بمفهومها الواسع، بقدر ما تعكس تطلعاتها، ورؤيتها لأفق التحرك المتاح أمامها.

من هذا المنطلق قد يلاحظ القارىء تأكيداً على الحقوق الجماعية، لم يعكسه فقط الاهتمام الواجب بحقوق الشعب الفلسطينى والذى فرضته الانتفاضة فحسب، ولا مأساة الحصار الدولى الإجرامى على الشعب العراقى، ولكن أيضاً بتعديل النظام الأساسى للمنظمة ليكتسب هذه الصبغة قانوناً.

ومن هذا المنطلق أيضاً قد يلاحظ القارىء الاهتمام الذى عكسته المناقشات بشأن الحق فى التنمية، والدعوة لتأكيد اهتمام المنظمة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليس فقط بتأييد برنامج المنظمة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولكن أيضاً من خلال تعديل فى النظام الأساسى يقنن هذا التوجه فى النظام الأساسى للمنظمة.

التوجهات التى عبرت عنها مناقشات الجمعية العمومية، لم تقف عند حدود التطوير الاستراتيجى فى توجهات عملها، بل امتدت أيضاً لأساليب العمل، وآلياته. فركزت المناقشات على العمل الميدانى، وشن الحملات، وبناء الشبكات، وعقد التحالفات المرنة فى مواجهة القضايا الحالة. وابتكار آليات جديدة للتعبئة والتنسيق.

على أن جديد هذه الجمعية العمومية هو حلقة النقاش التى خصصت لها الجمعية يوما كاملا لتدارس أوضاع الحركة العربية لحقوق الإنسان، وآفاقها. فالموضوع مثار على أكثر من مستوى بدءا من منظور الحكومات إلى منظور المجتمع .. إلى منظور المنظمات المعنية ذاتها، والقضايا المثارة تشغل الجمع أيضا بدءا من القوانين إلى المفاهيم إلى التمويل إلى نظم التسيير داخل المنظمات وأدائها. وسوف يلحظ القارىء تنوعا مثيراً للرؤى، لكنه يستطيع أن يلمس أيضاً توافقاً مهماً حول قضايا جوهرية تتيح أفقاً رحبا للتفاعل مع المستقبل.

فى هذا العدد

ص ٢
وقائع الجلسة الافتتاحية

ص ٤
تقرير مجلس الأمناء عن فترة ولايته

ص ٥
التقرير المالى

ص ٥
تقارير الأفرع والمؤسسات العضوة

ص ١٦
الحركة العربية لحقوق الإنسان الواقع .. والآفاق

ص ١٩
تعديلات النظام الأساسى

ص ١٩
انتخابات مجلس الأمناء

ص ٢٠
البيان الختامى

نشرة إخبارية / غير دورية تصدرها المنظمة العربية لحقوق الانسان

وقائع الجلسة الافتتاحية

عقدت الجلسة الافتتاحية فى مقر الجامعة العربية، صباح ٢٨ أكتوبر/تشرين أول برئاسة الاستاذ جاسم القطامى رئيس المنظمة، وشارك فيها أعضاء الجمعية العمومية، ولفيف من أعضاء المنظمة ومؤازريها كما شرفت بحضور ممثلين رسميين هما السيد السفير سليمان عواد مساعد وزير الخارجية ممثلاً للسيد وزير الخارجية، والاستاذ محمد رضوان بن خضراء ممثلاً للسيد أمين عام جامعة الدول العربية. وقد استهلت الجلسة بالوقوف تكريما لشهداء الانتفاضة.

رحب الاستاذ **جاسم القطامى** بالحاضرين، كما وجه الشكر باسم المنظمة للاستاذ الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية، على ترحيبه بعقد الاجتماع فى مقر جامعة الدول العربية.

وأشار رئيس المنظمة إلى المفارقة بين تأسيس المنظمة فى واقع عربى لم يتحوك بالقدر الواجب إزاء العدوان الإسرائيلى الذى اجتاح لبنان عام ١٩٨٢، وبين هبة الشارع العربى إزاء تجدد العدوان على الشعب الفلسطينى فى غضبة امتدت لأبعد أعماق الشارع العربى وفرضت مساراً جديداً للأحداث، كمؤشر صادق على تقدم الوعى بحقوق الإنسان.

وأكد على أهمية تعزيز احترام حقوق الإنسان، وتعزيز الحق فى المشاركة، ودعم العمل الديمقراطى، فلن تحمى بلداننا من العدوان أيد مكبلة، ومجتمعات مهمشة.

وأشار رئيس المنظمة إلى أن المنظمة عملت منذ تأسيسها على أن تكون حارسة أمينة لمبادىء حقوق الإنسان، ودفع قادتها ونشطائها ضريبة المواقف الحازمة التى وقفتها فلم تغير مواقفها. ووجه تحية وفاء وتقدير للذين بذلوا الجهد والمال، بل والحياة ذاتها، دفاعا عن المبادىء النبيلة من أجل أن تنعم مجتمعاتنا بالحرية والكرامة والعدالة.

وجدد الاستاذ **محمد فائق**، ترحيبه بدوره بضيوف المنظمة وبالمشاركين وخص بالذكر السيد السفير سليمان عواد مساعد وزير الخارجية ممثل السيد عمرو موسى، والسيد رضوان بن خضراء ممثل د.عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية، وأشار إلى توقيت انعقاد الجمعية العمومية بعد شهر من بدء الانتفاضة، وأدان الاعتداءات التى تعوض لها الشعب الفلسطينى كجرائم حرب، وعجز مجلس الأمن عن اتخاذ مواقف حاسمة فى مواجهة هذه الجرائم، وعجز الدول الأوربية عن تأييد قرارات لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وتصويتها بين الامتناع والرفض.

أشار الأمين العام كذلك إلى أنه مهما كانت الفجوة بين تطلعاتنا لنصرة الشعب الفلسطينى والنتائج التى انتهى إليها مؤتمر القمة العربى الأخير، فقد توفرت مجالات واسعة للعمل تستطيع مؤسسات العمل الأهلى أن توظفها فى جهد فعال لمساندة نضال الشعب الفلسطينى من أجل نيل حقوقه. وتعهد باسم المنظمة بملاحقة قتلة الأطفال فى فلسطين كمجرمى حرب، والعمل على إيجاد آلية لإنجاز هذه المهمة بتضافر الجهد الرسمى والشعبى.

كذلك جدد الأمين العام إدانة المنظمة لنظام العقوبات الدولية الجائر المفروض على العراق والذى راح ضحيته مئات الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ، وحمل المجتمع الدولى مسئولية القتل المتعمد لهؤلاء المدنيين الأبرياء، وجدد مطالبة المنظمة بوضع نهاية فورية لهذا الحصار، وناشد الحكومات العربية بالخروج على هذا الاجراء غير المشروع، كما أعرب عن ثقته فى أن المبادرات الشعبية على الساحتين العربية والدولية الرامية لكسر الحصار سوف تتحول إلى تيار يجرف نظام العقوبات المتصدع الذى يحول بين أطفال العراق وغدهم.

وبيّن تقرير الأمين العام أن تصدى المنظمة لصور العدوان الخارجى لا يلهيها عن مشكلاتنا فى مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان فى بلداننا، واستعرض جهود المنظمة فى التنبيه لأوجه الخلل التى يعانيها مسار حقوق الإنسان فى البلدان العربية، ونشاطاتها فى تعزيز وحماية هذه الحقوق، كما شرح توجه المنظمة وبرامجها نحو تعزيز عملها فى مجال إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عامة والدمج بين التنمية وحقوق الإنسان خاصة.

ونقل السيد **السفير سليمان عواد** مساعد وزير الخارجية إلى الحاضرين تحيات السيد عمرو موسى وزير الخارجية وتمنياته باجتماع ناجح للجمعية العمومية. وأشار إلى أن هذا الاجتماع يأتى بعد أشهر قليلة من توقيع اتفاق استضافة مقر المنظمة بالقاهرة، كمنظمة عربية إقليمية ودولية، ومشاركة وزارة الخارجية فى الاجتماعات السابقة التى عقدتها المنظمة فى القاهرة من قبل توقيع هذا الاتفاق. كما استعرض بعض أوجه التعاون بين وزارة الخارجية والمنظمة ومن بينها مشاركة أمين عام المنظمة فى اللجنة الاستشارية

المشكلة من وزارات الخارجية والداخلية والعدل لتنفيذ برنامج تدريبى لوكلاء النيابة وضباط الشرطة على الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، والندوة الناجحة حول حقوق الإنسان والتنمية فى القاهرة، وذلك فى إطار تعزيز وتأكيد الأهمية التى توليها مصر لدور المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية فى هذا المجال الهام.

وعبر السيد السفير عن تقدير وزارة الخارجية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لأهمية الدور الذى تلعبة فى التعريف بمواقف الدول العربية الداعية لاعلاء حقوق الإنسان دون تسييس أو انتقائية، ودعوتها لايلاء أهمية متساوية للعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على غرار الأهمية التى يتم ايلاؤها للعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، والتأكيد على الرابطة العضوية غير القابلة للانفصام بين تحقيق التنمية وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

وأشار السيد السفير إلى ظروف انعقاد الجمعية العمومية مع الوضع الخطر الراهن بالاراضى الفلسطينية المحتلة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الشعب الفلسطينى من جانب إسرائيل وفى مقدمتها حقه فى الحياة، وفى تقرير المصير وحقوقه السياسية الأخرى غير القابلة للتصرف. واستعرض قرارات مجلس الأمن، ولجنة حقوق الإنسان، والجمعية العامة فى إدانة إسرائيل، كما تناول قرارات القمة العربية فى القاهرة التى جاءت رسالة واضحة من العرب بأن الشعب الفلسطينى لايقف وحيداً.وبأن هناك العديد من االإجراءات المشتركة لدعم صموده،وكسر الحصار المضروب عليه، ووقف الممارسات الاستفزازية لإسرائيل وانتهاكها لحقوقه الثابتة إلى حين تحقيق تقدم حقيقى وملموس فى عملية السلام.

وألقى السيد المستشار **محمد رضوان بن خضراء** كلمة د.عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية.وجاء فيها:

أعرب د.أحمد عصمت عبد المجيد عن ترحيبه بالحاضرين وتقديره لرئيس المنظمة وأمينها العام. وأشار إلى انه كان بوده المشاركة شخصياً لولا ظروف خارجة عن إرادته، وأضاف أن حضور جامعة الدول العربية فى هذا الاجتماع يأتى تقديراً للدور القومى الذى تلعبه المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى فى مجال النهوض بحقوق الإنسان فى الوطن العربى، وأن هذا الدور يتكامل ويتماشى مع الجهود التى تقوم بها جامعة الدول العربية فى مجال ترسيخ مبادىء وقيم حقوق الإنسان.

واستعرض د.عبد المجيد جهود جامعة الدول العربية فى الاهتمام بقضية حقوق الإنسان، والخطوات التى اتخذتها الدول العربية فى مجال النهوض بأوضاع حقوق الإنسان، ورفضها فى الوقت نفسه تسييس موضوع حقوق الإنسان والانحراف به عن غاياته النبيلة. وأشار إلى أن هناك دعوات جادة وصادقة لتفعيل آليات جامعة الدول العربية فى مجال حقوق الإنسان أدرجت على جدول أعمال اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان فى دورتها القادمة فى يناير/كانون ثان ٢٠٠١.

وتناول د.عبد المجيد المجازر الوحشية لقوات الاحتلال الإسرائيلى ضد أبناء الشعب الفلسطينى الأعزل، ومظاهرات الغضب التى عمت الساحة العربية، ومقررات القمة بوصفها رسالة قوية وحازمة لإسرائيل ومن يدعمها بأن الأمة العربية لن تبقى متفرجة على دماء أبنائها. وحيا صمود الشعب الفلسطينى فى انتفاضته المباركة. ودعا المنظمات غير الحكومية، ومن بينها منظمات حقوق الإنسان إلى تنسيق جهودها مع جهود جامعة الدول العربية ضمن حملة واسعة النطاق لحشد التأييد العالمى من أجل دعم المطالبة بمحاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين أمام محكمة جنائية دولية، وارغام إسرائيل على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية. ووقف ممارساتها الوحشية، وتوفير الحماية للشعب الفلسطينى.

وفى أعقاب الجلسة الافتتاحية، عقدت الجمعية العمومية جلسة اجرائية انتخبت خلالها – على نحو ما يقضى بذلك النظام الأساسى – رئيساً للجمعية العمومية من غير أعضاء مجلس الأمناء، ومقرران. وقد وقع اختيار الجمعية العمومية على الاستاذ **حامد فضل الله** مقرر الأمانه العامة لمنظمة حقوق الإنسان فى الدول العربية/ألمانيا لرئاسة الجمعية العمومية، والزميلتان **د. سهام الفريح، ورحاب مكحل** مقررتان للجمعية العمومية.

وقد حيا الدكتور **أحمد صدقى الدجانى** نائب رئيس المنظمة السادة والسيدات الذين أولئهم الجمعية العمومية ثقتها، كما استدعى إلى ذاكرة الحاضرين غياب د.مفلح أبو سويرح، الذى توفاه الله، والجهد المتميز الذى أداه فى إدارة الجمعية الرابعة فى الرباط، والذى كان غيابة خسارة كبيرة للمنظمة.

تقرير مجلس الأمناء إلى الجمعية العمومية

عرض الأمين العام تقرير مجلس الأمناء إلى الجمعية العمومية، والذى توقف فى مقدمته عند انتفاضة الأقصى وما تمثله من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وعرض لدور المنظمة فى هذا الإطار، ثم حيا لبنان ومقاومته الباسلة، وأكد دعم مبادرات تبادل الأسرى بما يؤدى إلى الإفراج عن كافة الأسرى العرب، وسجل عزم المنظمة على ملاحقة مجرمى الحرب الإسرائيليين.

ثم استعرض التقرير أداء المنظمة فى الدفاع عن حقوق الإنسان، عبر الاهتمام بالحقوق الجماعية وفى مقدمتها الحقوق الفلسطينية، وقضية رفع الحصار الجائر عن العراق، وجهود المنظمة لإجلاء مصير المرتهنين والمفقودين الكويتيين، ودعمها لدعوة المصالحة السودانية ودورها فى إجلاء الحقائق بشأن الاتهامات بممارسة الرق.

وفى مجال الحقوق الفردية سجل التقرير متابعة المنظمة وتدخلها لوقف الانتهاكات وجهدها فى مراجعة الحكومات والهيئات المختصة فى كافة البلدان العربية وبعض الدول الأجنبية ومفوضية اللاجئين، وما لقيته من تجارب من عدد من تلك الجهات، فعززت حوارها مع الحكومات، وطورت من آلياتها بتوثيق الانتهاكات والتعاون مع الأفرع.

ثم تناول دور المنظمة فى تعزيز حقوق الإنسان باستمرار جهودها فى الحوارات حول المفاهيم لا سيما علاقة الإسلام وحقوق الإنسان والتدخل الدولى الإنسانى، والدمج بين التنمية وحقوق الإنسان، ومشاركة المنظمة فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى.

كما سجل مشاركتها فى حوارات تعزيز الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان مثل إعلان حماية النشطاء والمحكمة الجنائية الدولية وتطوير قوانين الجمعيات الأهلية فى البلدان العربية، وإعدادها لحملة لتعزيز الحريات الصحفية.

ثم عرض التقرير لأداء المنظمة فى مجال التعاون الدولى، لاسيما مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وتوصلها لبرنامج خاص بالدمج بين التنمية وحقوق الإنسان مع البرنامج الانمائى للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومشاركتها فى العديد من الدورات والأنشطة وإتاحة الفرصة للمنظمات العربية للمشاركة فى تلك الأنشطة. كما سجل مشاركات الأمين العام فى عدد من الانشطة الدولية بما أتاح تعزيز الأفكار التى تطرحها المنظمة.

ثم استعرض التقرير التطورات التنظيمية، فأشار لنجاح الجهود لعقد اتفاقية مقر مع الحكومة المصرية بما يكفل الحصانة القانونية للمنظمة فى مصر، ومتابعة تعديل النظام الأساسى تنفيذاً لتوصيات الجمعية العمومية الرابعة، ومواصلة الجهود لتعزيز العضوية الفردية وتأسيس مجموعة قطرية جديدة، وسجل أسف المنظمة لاستمرار جريمة اختفاء السيد "منصور الكيخيا" واصرارها على استمرا العمل من اجل اجلاء مصيره.

ثم عرض التقرير عدداً من التوصيات بشأن سياسة المنظمة مستقبلاً، فأشار إلى ضرورة تعزيز العمل الميدانى وتكثيف العمل فى مواجهة الانتهاكات ولتعزيز الحريات العامة، وإلى تعميق الدور فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأكد على مواصلة المنظمة دورها فى مجال تعليم حقوق الإنسان بالتعاون مع الهيئات العربية والدولية المعنية، وتطوير دورها فى حماية الفئات الأكثر حاجة للرعاية كالمرأة واللاجئين، واستكمال المساهمات فى المؤتمرات والأنشطة الدولية.

وفى المجال التنظيمى أوصى التقرير باستمرار تعزيز العضوية الفردية وابتكار أوعية تنظيمية جديدة والتوسع فى تأسيس المجموعات القطرية وتعزيز وجود المنظمة وأفرعها وبالاستفادة من خطط سبق بحثها لتطوير العمل بنظام الشبكات، واستكمال الجهد لتأسيس الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان وبتنفيذ مشروع المنظمة لإنشاء مركز للمعلومات، وبلورة دور المنظمة كبيت خبرة عربى فى مجال حقوق الإنسان.

وطالب بتعزيز العلاقات مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وتطوير العلاقات مع المنظمات الإقليمية، وتعميق الرؤية المشتركة مع المنظمات الدولية غير الحكومية، والتضامن مع المنظمات الوطنية.

كما طالب التقرير بالاهتمام لتوسيع العمل بآليات الحوار مع الحكومات العربية ومجالسها الاستشارية، والسعى للحصول على صفة المراقب فى لجنة حقوق الإنسان بالجامعة العربية.

كما طالب بالاستجابة لخلق روابط تنظيمية مع منظمات المرأة القومية، وكذلك مع المنظمات الجادة فى المهجر.

تقارير الأفرع والمنظمات العضوة

التقرير المالى

ناقشت الجمعية العمومية تقرير مجلس الأمناء عن المركز المالى للمنظمة خلال فترة ولايته تلاه الاستاذ/ بوجمعه غشير أمين الصندوق الذى قدم عرضاً لمجمل بنود الإنفاق والإيرادات خلال فترة الثلاث سنوات من العام ١٩٩٧ إلى العام ٢٠٠٠.

استعرض التقرير الأصول الثابتة للمنظمة وموقف الأرصدة لدى البنوك والأوراق المالية، كما تضمن التقرير بياناً توضيحياً لمفردات ميزانيات أعوام ١٩٩٧-١٩٩٨-١٩٩٩، واظهر التقرير أن هناك عجزا مستمرا فى ميزانية المنظمة خاصة فى العام الأخير ١٩٩٩.

أشار التقرير إلى أن المنظمة ستواجه عدداً من التحديات المالية فى المستقبل تتعلق بالالتزامات الجديدة الملقاة على عاتق المنظمة نتيجة لاتفاقية المقر مع الحكومة المصرية مثل ضرورة تعديل بند المرتبات وطريقة دفع التأمينات اتساقاً مع قوانين العمل المعمول بها فى مصر، كما أشار بالمقابل إلى أن هناك بعض التسهيلات التى ترتبت للمنظمة مثل إعفاء المنظمة من بعض الرسوم والضرائب.

كما بين التقرير أيضاً الفجوة بين تطور التزامات المنظمة من جانب والموارد المتاحة لها من جانب آخر، وطالب التقرير بما يلى: مناشدة المنظمات العضوة واعضاء المنظمة سداد الاشتراكات المتأخرة والقيام بحملة لضم عضويات فردية، واتخاذ أساليب أكثر تطوراً لجمع التبرعات، والبحث عن مصادر تمويل جديدة، وإعادة النظر فى تنظيم الجهاز التنفيذى وطريقة التعامل مع الباحثين.

*****

المجموعة الفلسطينية

فوضت المجموعة الفلسطينية الاستاذ **راجى الصورانى** عضو مجلس الأمناء ورئيس المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان فى عرض تقرير عن الأوضاع فى فلسطين. جاء فيه:

أبدأ بالاشارة إلى انفاقيات أوسلو، فاتفاقيات أوسلو كما وضعها صانعوها كان هدفها أمران: **الأول** هو بناء إجراءات الثقة بين الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى، والأمر **الثانى** هو التوصل إلى اتفاق نهائى حول الصراع الفلسطينى الإسرائيلى بموعد أقصاه ٩٩/٥/٤. لكن واقع الأمر أنه بعد سبع سنوات من اتفاقات أوسلو كان الحصاد بالشكل التالى: تراجعت إجراءات الثقة إلى المربع رقم(١) بل وإلى دونه. ثانيا لم تبدأ مفاوضات الحل النهائى حتى ٩٩/٥/٤.

حصاد اتفاقيات أوسلو تمثل فى أمرين **الأول** خنق اجتماعى واقتصادى للشعب الفلسطينى فى داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة، بدءا من سياسة الإغلاق والقهر والقمع الاقتصادى إلى تقيد للحركة الإنسانية والاجتماعية بمعنى أن الذهاب إلى نيويورك لمواطن فى قطاع غزة هو أسهل من الذهاب إلى رام الله أو الخليل. وحتى السفر للعلاج من غزة إلى القدس الشرقية فهو أيضا مهمة مستحيلة ويجب أن يكون هناك مرض بالغ الخطورة حتى يسمح به، وحتى الصلاة للمسلم أو المسيحي تحتاج إلي تصريح خاص. هذا هو واقع الأمر المعاش يوميا.

على الصعيد الاجتماعي، فإن شمال الضفة معزول عن جنوبها وأريحا مفصولة عن باقي مدن وقرى الضفة، والقدس مغلقة ومحاصرة ومفصولة عن الضفة وهذا كله مفصول عن قطاع غزة. وأكثر من ذلك أقام الإسرائيليون الطريق الإلتفافي الذي جعل من القرى والمدن مناطق معزولة وذلك لمنع تواصل التجمعات الفلسطينية فى المستقبل.

وعلى الصعيد الاقتصادى فإن الدخل السنوى للفرد هو ٨٠$ فى المناطق الفلسطينية المحتلة بينما يبلغ فى إسرائيل ١٨,٠٠٠$ والقوة الشرائية فى مخيم جباليا وتل أبيب واحدة، أى أننا نتكلم عن أسعار أوروبا الغربية، وبالتالى أصبح هناك قدرا من السحق الاقتصادى غير العادى للمواطن الفلسطينى فى حياته اليومية.

هذا السحق الاقتصادى والاجتماعى توافق مع أمور سياسية أيضا إذ يمضى التهويد فى القدس على قدم وساق، وكذا التطهير العرقى للفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين بوسائل غير مسبوقة. كذلك تم توسيع الاستيطان رأسيا وأفقيا ورصدت مؤسسة إسرائيلية أن الاستيطان زاد فى السنة الأولى من عهد باراك ١٠اضعاف السنة الأخيرة من حكم نيتناهو. وهذا الوضع أوصل إلى رجل الشارع الفلسطينى رسالة واضحة.

وتوصلت منظمات حقوق الإنسان أيضا وبصورة قاطعة إلى أن أوضاع حقوق

الإنسان على الأجندة الإسرائيلية بلغت فى العام ١٩٩٩، المرحلة الأسوأ منذ بدء الاحتلال الإسرائيلى فى المناطق المحتلة قبل ٣٣عاماً، وتصدر الممارسات الإسرائيلية على قاعدة إنكار حق تقرير المصير والاستقلال، وهو حق أساسى من حقوق الأفراد والشعوب. وما تم من مفاوضات فى كامب ديفيد أمر واضح ولم يعد سراً وما عرضته الحكومة الإسرائيلية على منظمة التحرير ببساطة وجود دولة فلسطينية على ٢٢% من الأراضى بل واقتطاع القدس والمستوطنات ومنع اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة إلى ديارهم. وبالتالى كان الوضع أقرب إلى برميل بارود قابل للانفجار فى أى لحظة. حتى حدثت الزيارة الاستفزازية.

وكمنظمات حقوق الإنسان يهمنا أن نبين أن هذه الزيارة جاءت فى إطار السياسات التى وضعها باراك عندما طرح موضوع الحرم كموضوع للسيادة الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة وقام شارون بزيارته للحرم والتى لم يقم بها عندما كان وزيراً للدفاع. وانفجرت الأوضاع فى الشارع الفلسطينى بصورة عفوية تماماً.

وفى تقديرنا أن الانتفاضة لن تعود إلى الوراء بل سوف تستمر وتتصاعد. وفى تقديرنا أيضاً أن البطش الإسرائيلى لم يصل بعد إلى الذروة. وأن ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية ليس فقط انتهاكا للمعايير والمواثيق المتعارف عليها دولياً وبالذات اتفاقية جنيف الرابعة بل تنطوى على رسائل سياسية واضحة كنوع من الإرهاب المنظم الواعى.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

أشار الأستاذ محمد الصبار ممثل الجمعية المغربية، إلى أن الجمعية تستند أساساً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان دون سواها وتعتمد فى اختيارها التنظيمى على الجماهيرية وتصر على أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تكون قدر النخبة بل يجب أن يحتضنها المواطنون وأساساً ضحايا حقوق الإنسان. وقد عملت الجمعية فى السنوات الماضية على ملاءمة التشريعات الداخلية مع مقتضيات المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وفى مقدمتها "الدستور".

على مستوى الحركة السياسية، تجمع التنظيمات السياسية بمختلف ألونها، بيمينها ويسارها، على أن جميع الاستشارات التى تمت حتى الآن فى بلادنا مزورة. إذا على مستوى الحق فى تقرير المصير الشعبى المغربى فى اختيار نظامه السياسي وأيضاً الاقتصادى والاجتماعى لازال هناك فرق واضح بين المنصوص عليه فى المواثيق الدولية ونصوص الدستور.

القضايا العالقة المطروحة ببلادنا تتمثل أساساً فيما يسمى بقضية المختفين وهو موضوع شائك ومعقد، حاولت الدولة معالجته له بإطلاق سراح من تبقوا على قيد الحياة من مدنيين وعسكريين. وأنشأت لجنة للتحكيم للبدء فى التعويضات الممنوحة لهؤلاء. وفعلاً تم منح التعويضات للمختطفين العسكريين وترى المعالجة الرسمية أن التعويض وحده كاف لطى صفحة الماضى ولكننا فى الجمعية المغربية تتشبث بالمبادئ المنصوص عليها فى إعلان حماية الأشخاص من الاختفاء القسرى ولابد من الكشف عن كل الحقيقة فى هذه المآسى وعقاب المسؤلين عن هذه الانتهاكات فنحن لا نقر التسامح فى قضايا من هذا النوع.

وعلى مستوى الاعتقال السياسي كان هناك مجموعة من المعتقلين السياسيين، لكن انخفض العدد الآن إلى حدود ٨ فقط معظمهم من التيار الإسلامى وهم محكومون لمدد طويلة. وهناك حالات أخرى جرت إثر احتجاجات شعبية من طرف طالبى الشغل أو الطلبة بالجامعة المغربية. وعادة ما يحاكم هؤلاء فى حالات معينة.

الجديد فى بلادنا إنه نظراً للهامش الذى تحقق بفضل النضال المستميت للحركة الحقوقية المغربية فقد تم كسر جدار الخوف وامتد هذا الأمر وسط الجيش المغربى وحوكم مؤخراً ضابط مغربى بسبب استجوابه فى صحيفة "لوموند" وتحدث عن "لوبى" الفساد والرشوة فى سلك الجيش المغربى.

على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن الاختيارات الكبرى للدولة هى نفس الاختيارات الموجودة الآن فى مجموعة من بلدان العالم الثالث الداعية إلى الخصخصة وغير القادرة على التحكم فى الثروات الطبيعية، واستقلال قرارها الاقتصادى. ويترتب على هذا الأمر خرق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بضرب مجانية التعليم والصحة وتضييقات فى مجالات أخرى من حقوق العاملين إذ قد يجرم الإضراب أحياناً.

ولازالت هناك مجموعة من القيود التى تحد من الحريات العامة بما فيها حرية الصحافة ولازالت وسائل الاعلام

العمومية محتكرة من جانب واحد، وإن كان هناك استثناءات فى برامج محدودة. ويمكن القول أن هناك تطورا فى الانفتاح على المجتمع المدنى. لكن الوضع بصفة عامة يسجل على أنه تطور محدود نسبياً لا يتوافر له ضمانا دستورياً يحافظ على هذا الهامش.

هذه التطورات التي عرفها المغرب جاءت بفضل الحركة الحقوقية المغربية. وتقوم الجمعية المغربية بأنشطة متعددة أهمها إصدار تقرير سنوي عن حقوق الإنسان في المغرب منذ عام ١٩٩٥. فضلا عن النشرات وتنظيم الندوات. كما أنشأت مؤخراً مركزاً للتوثيق والإعلام بتمويل من الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية. لتقديم خدمة للطلبة والباحثين المهتمين بحقوق الإنسان.

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

أشار الأستاذ **عبد الله الولادى** رئيس المنظمة المغربية إلى أن ثمة موقف فريد من نوعه لأن هناك منظمتان فى بلد واحد تتحدثان عن وضعية حقوق الإنسان فى هذا البلد وتناضلان منذ سنوات طويلة هما الجمعية المغربية والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان فلماذا؟ والجواب باختصار لأننا لاحظنا أن هناك مجال للعمل فى حقوق الإنسان من وجهة نظر أخرى لا تعطى للسياسى اكثر مما يجب. لأن السياسي فى بدايات الثمانينيات كان يهيمن على كل العمل الجماعى نتيجة لجسامة الخروقات. وخلال العشر سنوات استطعنا أن نضيف جديداً فى ميدان حقوق الإنسان باعتماد القواعد الدولية وقواعد السلوك والممارسات التى تقوم بها المنظمات الدولية فى ميدان حقوق الإنسان بالدخول إلى السياسة من بابها الواسع وهو القانون والحقوق. وهذا لا يعنى أننى أقوم بمقارنة بين عمل المنظمة والجمعية لكن أقول أننا حاولنا أن نضيف جديداً.

حتى التسعينيات، كما أشار زميلى، كان الوضع أسودا إلى درجة سيئة فى جميع الميادين، ويسوده القمع وكل ما نعرفه من انتهاكات. ومنذ التسعينيات بدأ نوع من التحسن. وهنا يجب التأكيد على ما أشار إليه زميلى أيضاً انه منذ الاستقلال كان هناك نضال مستميت لا من طرف الحركات الحقوقية فقط ولكن أيضاً من طرف المجتمع المدنى وبصفة خاصة الأحزاب السياسية التى كان لها دور هام جداً، وكانت وراء تأسيس المنظمات الحقوقية كلها. لكن كل منظمة أخذت اتجاها معيناً. وحقق النضال الشعبى ضغطاً على الحكام للبحث عن طرق أخرى بعد أن سدت أمامهم جميع الأبواب. وكان من الضرورى أمام الإشكاليات الكبرى البحث عن حلول. ودعا الملك فى خطاباته العلنية أن تقوم المعارضة بدور فى هذا الشأن. ومن ثم فتح الباب أمام النقاشات والحوارات بين حركة وطنية تكتلت وأصرت على تطور البلد وبين الحكام اللذين كانوا يصرون على أن يقع التطور بشكل محسوب ومضبوط .

ووقع فى النهاية التغيير فعلاً وتم بطريقة سلمية وبتوافق بين الأحزاب السياسية، وهذه التجربة فريدة فعلاً فى العالم العربى لأنها تقوم بتغيير سلمى للحكم على قاعدة التوافق والبحث عن تقدم بطرق أحسن وتفادى الدم والاحتراب فى البلاد.

فيما يتعلق بحريات الرأى مازالت القوانين تجرم كل من يتعرض للملك حتى لو بشكل سلمى بالسجن ولا تزال الغرامات مرتفعة. ولكن فى واقع الأمر فإن الصحافة المغربية متقدمة فيما يتعلق بالحريات، فالقليل من الملفات تعرض على المحاكم متى تتعلق بالقذف، والدولة لا تجر الصحافة إلى المحاكم، بل عن طريق الادعاءات الشخصية، صحيح أن هناك بعض التضييق وقع على إحدى الجرائد التى نشرت أخباراً عن قضية تجاوزت فيها الخط الأحمر باعتبارها قضية وطنية ولكن فى الأغلب الأعم تمارس الصحافة دورها بحرية.

وفيما يتعلق بالجمعيات والمنظمات هناك مشكلة المعطلين اللذين يقومون بالتظاهرات ويعتقلون ويضربون فى الشوارع فى الكثير من الأحيان، ولكن اعتقد أن هذه الأشياء وإن كانت موجودة لكنها لا تؤثر على الجو العام الذى أشوت إليه سابقاً.

الجانب الثانى هو انه أصبح لدينا خطاب حقوق الإنسان يسير فى اتجاه دولة الحق والقانون. صحيح أن الممارسة كلها لم تصل إلى المستوى المطلوب لكنها بداية فى اعتبارنا. ودون أن نحابى أحدا، ومن الانطلاق من منظور قانون حقوق الإنسان فقط نقول أن الأشخاص اللذين يقومون بهذا العمل هم أناس كانوا فى المعارضة ومنهم من كان من رواد حقوق الإنسان مثل الأستاذ عبد الرحمن اليوسفى. إذاً نقول إنها تجربة مهمة ونحن نتابعها ونتدخل فى كل المناسبات فى مختلف الملفات.

تقارير الأفرع والمنظمات العضوة

الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

أشار الاستاذ **بوجمعه غشير** رئيس الرابطة إلى أن الرابطة تأسست سنة ١٩٨٧، نظراً للحاجة آنذاك لترقية حقوق الإنسان والدفاع عنها. وكانت الجزائر تعيش فى العام الذى تأسست فيه الرابطة تحت نظام الحزب الواحد وبالتالى استقطبت الرابطة كل التيارات التى لا تجد نفسها فى أفكار الحزب الحاكم. وتعاقبت التطورات إلى انفجار شعبى بعد سنة وشهرين من إنشاء الرابطة. وبالتالى فرض الأمر الواقع على النظام من أجل تغيير مساره واعترف بالتعددية الحزبية وبحرية إنشاء الجمعيات.

لكن عندما أنشئت الأحزاب السياسية اتجه الكثير من مناضلى الرابطة إلى هذه الأحزاب فى إطار السعى لتعزيز مهامها الأساسية فى الدفاع عن حقوق الإنسان.

لم يطل العرس كثيراً، ودخلت الجزائر فى أزمة خانقة حيث دعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى شهر يونيو/ حزيران١٩٩١، إلى إضراب عام شمل كل المجتمع ومنذ هذا الوقت بدأت الأمور تتفاقم. وبلغ المشكل مداه فى شهر يناير/كانون ثان ١٩٩٢، بقيام مجموعة الضغط أو الحاكمين الأساسيين بالانقلاب على رئاسة الجمهورية وتأسيس مجموعة لحكم الجزائر مكونة من خمسة أشخاص، وإصدار قانون حالة الطوارئ، مما أدى إلى دخول الجزائر فى متاهة كبيرة وقع خلالها كل الانتهاكات التى يمكن تخيلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان: فكان هناك الاغتيال والتعذيب والاختفاء القسرى، واحتجاز المعتقلين فى أماكن احتجاز سرية، والقتل خارج القانون.

وقد عملنا فى هذا الجو الذى لم يكن سهلاً وأحياناً غير ممكن لكننا بقينا صامدين ودفعنا الثمن باغتيال رئيس المنظمة بينما نجوت بقدرة قادر لأن هنالك من تلقى الرصاصة بدلاً منى.

من هذا المنطلق بالإضافة إلى الإشكاليات الواقعية الموجودة وقعنا أيضاً فى أشكال قانونى يتعلق أساساً بكيفية التعامل مع المجموعات المسلحة. فالقانون الدولى الإنسانى هو قانون صادقت عليه الدول لتلتزم به والمنظمات غير الحكومية تطالب الحكومات باحترام القوانين، فهل يمكن مطالبة المجموعات المسلحة باحترام قوانين حقوق الإنسان. والواقع أن هذا لم يمنعنا من العمل وقمنا بإدانة الإسلاميين بقدر ما أدنا الحكومة. وبالتالى فإنى أرى أن الحركة العربية لحقوق الإنسان قد تكون بداية من الجزائر ثم مصر بدأت بإدانة المجموعات المسلحة.

بالإضافة إلى الوضع الخاص المتعلق بالجزائر هناك ثقافة حقوق الإنسان. فالمجال الذى نعمل فيه ليس مناسباً ليس فقط من حيث تقبل السلطة العمل فى مجال حقوق الإنسان بل أيضا سياسياً واجتماعياً. ومن هذا المنطلق كنا نحفر فى الصخر. وبهذه المناسبة اشكر الاستاذ محمد فائق لأنه كان الشخص الوحيد على مستوى العالم الذى حضر للجزائر أثناء مصيبتنا باغتيال رئيس الرابطة وكان لى شوف أن أكون بجانبه لما فتحنا أبواب المقر من جديد بعد اليوم الثالث من الاغتيال وانطلقنا فى العمل.

الآن المشاكل المطروحة فى الجزائر فيما يتعلق بحقوق الإنسان لا تزال كلها مطروحة حقيقية، وما يسمى خطأ قانون الوئام المدنى هو فى الحقيقة قانون من أجل تسوية المشاكل المتعلقة بالمسلحين اللذين ينتمون إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأنهم كانوا فى هدنة مع الجيش بدون سند قانونى. لهذا جاء هذا القانون لحل مشكل الإسلاميين الذين يختارون التخلى عن السلاح والدخول فى هدنة مع الجيش. أما الوئام فى مفهومنا الحقيقى، كمراقبين لحقوق الإنسان، فلم ولن يتحقق بهذا الأسلوب، لأن هناك ملفات لا تزال عالقة ولايمكن أن نغلق جرحاً متعفناً. ولأن الوئام فى رأينا يمر أساساً بطريق العدالة وطريق الحقيقة، ولا يمكن أن يتحقق إذا لم يمر بهذا الطريق. ومن هذا المنطلق قد تسمعون أن الوضع الأمنى قد تحسن، والحقيقة انه قد تحسن نسبياً، ولكن وضعية حقوق الإنسان لاتزال على حالها.

المنظمة السودانية لحقوق الإنسان

أدلى **د.منصور يوسف العجب** رئيس المنظمة بتقرير جاء فيه: فى تقديرى أن النظرة إلى حقوق الإنسان يجب أن تتجاوز النظرة القانونية التقليدية المحدودة، فحقوق الإنسان تستند إلى حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية. وعندما نتكلم عن الحقوق الاقتصادية نتكلم بالتحديد عن القدرة على الوصول إلى الموارد وإعادة توزيعها وبالتالى تمكين المواطن من المشاركة الفاعلة فى القرار الاقتصادى والسياسى. ومن هذا المنطلق قبل أن أدخل فى تداعيات الأوضاع فى السودان والتى نتج عنها أزمة اقتصادية طاحنة، أريد أن أوضح حقيقة أن السودان يحكم بحزب واحد، وبأسلوب مطلق مختلف حتى عن تقنيات وتكتيكات الحزب الواحد كما

عرفناها. وهو أيضاً حزب عقائدى يعزل كل إنسان لا ينتمى إليه. وقد عملت ٢٠ عاما فى الخدمة المدنية ولم اشاهد مثل هذا العزل السياسي والاقتصادى كما هو الحال فى السودان. ثانياً فإن القوانين المقيدة للحريات مازالت موجودة وليس هنالك استقلال للقضاء وهنالك تضارب فى الصلاحيات بين أجهزة الأمن المختلفة والتى يتبع بعضها حسن الترابى وبعضها البشير. أيضاً النمط والتوجه الإسلامى المتطرف مازال سائداً فى السودان وينعكس على كل القوانين بدءا من قانون الأمن العام إلى قانون النقابات وقانون الصحافة وقانون الجيش.

لكن النقطة الأساسية التى نومئ إليها هنا والتى نتجت عن الهيمنة واحتكار السلطة واحتكار الاقتصاد فى السودان هى الأزمة الاقتصادية الفاحشة. فالسودان حقيقية مهدد بانفجار، فهو دولة ضعيفة ليس لديها إمكانية للحفاظ على وحدتها، وهناك حرب فى دافور، وحرب فى جبال النوبة وتضافرت هذه العوامل مع الوضع الاقتصادى السائد هناك وأدت إلى تدنى سريع فى معدل دخل الفرد الحقيقى.

وتشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن ٩٥% من الشعب السودان يعيش تحت خط الفقر. وهناك أيضاً ٤ مليون سودانى يعانون من فقر غذائى مزمن. وأكثر المناطق تهميشا هى شمال كردفان وشمال درافور والبحر الاحمر وجنوبه. وهنالك أيضاً نزوح داخلى فى السودان حتى أن الخرطوم التى كانت تضم ٢مليون نسمة اصبح يقطنها ٧مليون نسمة نتيجة وصول ٧٠% من السكان النازحين فى السودان.

هنالك أسباب تاريخية كثيرة أدت إلى الحرب كما نعرف، وفشلت الأنظمة السياسية التى حكمت السودان فى حل القضية وتوجت بفشل النظام الحالى ونتائج الحرب كما تعلمون فادحة.

كذلك هناك تفاوت حاد من بين الدخول فنحو ١٠%من الشعب السودانى تحت مظلة الجهة الإسلامية تملك ٦٠%من الدخل القومى. والـ٤٠% الباقية يملكها باقى الشعب السودانى كله. كذلك تدنت الانتاجية فى كلاً القطاعين العام والخاص. وأنا كمتخصص اقتصادى أقول إن بلدى فى طريقه إلى الفناء وإذا كانت الأمة العربية قادرة على مساعدة السودان لابد من تقديم شىء ملموس لخروجه من أزمته.وأول دولة سوف تتضرر من الوضع السودانى هى مصر لأن كل الشعب السودانى سوف يهاجر إلى مصر.

المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية

أشار **د. ناصر على ناصر** رئيس المنظمة (بالإنابة) إلى أن المنظمة تأسست عام ١٩٩٢بترخيص من وزارة الشئون الاجتماعية رقم٤٢أى أنها تكاد تكون من المنظمات العربية القلائل التى تعمل بترخيص من الدولة، وسوف أركز على أهم القضايا المحورية التى انشغلت بها منظمتنا.

نحن اصدرنا جريدة الحريات وكانت عامل مهم جداً فى نشر الوعى بثقافة حقوق الإنسان. كذلك قمنا بتقديم العديد من التقارير الخاصة برصد انتهاكات حقوق الإنسان فى اليمن، وشاركنا فى دورات لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وقدمنا تقارير موازية لتقارير الحكومة عن العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعن الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، وشاركنا فى العديد من الفعاليات الخاصة بمراقبة الانتخابات، وقدمنا مجموعة من الندوات التى تتعلق بحقوق الإنسان ونظمنا ثلاث دورات تدريبية بالاشتراك مع المعهد العربى لحقوق الإنسان فى تونس فى الأعوام٩٣، ٩٧، ٢٠٠٠.

كانت القضية المحورية لدينا هى نشر ثقافة حقوق الإنسان، فنحن نرى من خلال تجربتنا أن ثقافة حقوق الإنسان هى التأسيس الأول للدفاع عن حقوق الإنسان، فمن لا يعرف حقوقه لا يمكنه أن يدافع عنها. ولهذا نرى ان المنظمة العربية بفروعها يتعين عليها من الآن فصاعدا التدريب على حقوق الإنسان باعتباره مكونا ثابتاً فى عملها.

لدينا فى اليمن، تتكلم الحكومة والأحزاب كلها عن حقوق الإنسان لكن الخطاب والكلام عن حقوق الإنسان شىء وممارسة هذه الحقوق شىء آخر. وتوجد معوقات عديدة من جانب السلطات، كما توجد انتهاكات كثيرة. ورغم أننا عندنا الآن لجنة وطنية وأخرى فى مجلس النواب وتشكل لدينا العديد من المنظمات كمراكز وجمعيات تعنى بحقوق الإنسان فإننا مع ذلك نشعر أن دور المنظمة العربية هو الدور المحورى الآن وهى المرجعية لنا.

نعانى من صعوبات كبيرة من حيث التمويل، لكننا نصر على التمسك بسياسة المنظمة العربية تجاه التمويل الأجنبى لأنه بالفعل يجب التحفظ فيما يتعلق بالتمويل الأجنبى حيث يجب ان تكون مصادره واضحة ومن جهات لها علاقة بحقوق

الإنسان لأننا ضد تسييس منظمات حقوق الإنسان، لأنها حين تسيس تكف عن أن تكون منظمات لحقوق الإنسان.

وأضاف الاستاذ محمد المتوكل ما يلى:

عندما استمع إلى مأساة حقوق الإنسان فى العالم العربى يحضرنى القول: من استمع إلى مأساة غيره هانت عليه مأساته. وما قيل فى أى قطر عربى نجده موجوداً فى اليمن، لكن معركتنا اليوم فى اليمن هى معركة حول الدستور والسلطة. فالسلطة وجدت أن الدستور يتناقض مع الممارسة التى تمارسها يومياً خارج الدستور وبدأت منظمات حقوق الإنسان والأحزاب والدول الخارجية تقول هذه انتهاكات للدستور فقررت الحكومة أن تعدل الدستور ليتفق مع ممارستها. اى أنها بدلاً من أن تعدل ممارساتها لتتفق مع الدستور تعدل الدستور ليتفق مع ممارساتها. وتعديل الدستور سيؤدى فى النهاية إلى أن تكون السلطة التشريعية والسلطة القضائية والتنفيذية بكاملها فى يد رئاسة الجمهورية. وبالتالى يمكن أن نقول انها ترسى نظاما شمولياً بأسلوب ديمقراطى، هذه هى المشكلة التى نناضل اليوم فى الساحة اليمنية لكى نمنعها لأن تعديل الدستور لا بد له من الاستفتاء الشعبى ونحن نحاول النزول إلى الناس لنقول لهم قولوا لا لهذه التعديلات. وعلينا أن نؤدى واجبنا.

منظمة حقوق الإنسان فى الدول العربية / المانيا (أومراس)

عرض **د.حامد فضل الله** مقرر الأمانة العامة للمنظمة تقريراً جاء فيه: أن التضحيات البطولية لشعب فلسطين أكدت على أنه لا سلام بدون حل عادل ولا سبيل لاستقرار المنطقة دون ضمان حق الشعب العربى الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة وحق اللاجئين فى العودة واحترام القرارات الدولية التى تضمن السلام القائم على العدل. وقد جعلت تضحيات أبناء فلسطين القضية الفلسطينية موضوع الساعة عالمياً. وذكرت العالم بأن حقوق الإنسان لا يمكن أن ينظر إليها كحقوق أفراد فقط بل هى قضية حقوق الشعوب خاصة فى مواجهة مشروع الهيمنة الشامل على العالم. وهذا الطرح هو الذى يبنى تضامنا مع حركة المناضلين من أجل نظام عالمى عادل.

لقد جاءت الانتفاضة الفلسطينية صرخة من أجل تجديد تيار التحرر الوطنى العربى لأهدافه الوطنية والإنسانية. وحركة حقوق الإنسان فى الدول العربية هى مكون أساسى من مكونات هذا التيار وهى تهدف لطموحات متأصلة لدى شعوبنا بل إنها شكل أحد أهم مظاهرها.

كذلك أود أن اتحدث عما جرى فى ليبيا من أحداث عنف أخيرة. فهو إساء بالغة، ومن مسئولياتنا تحديد موقف حيال ما حدث ويجرنى هذا الحديث عن التعاون مع الرابطة الليبية لحقوق الإنسان. وسؤالى هنا، هو لماذا لم يتم الرد من جانب الأمانة العامة للمنظمة على طلب الرابطة الليبية للانضمام إلى المنظمة؟

أما بالنسبة لمنظمة حقوق الإنسان فى الدول العربية/ألمانيا التى أشرف بالانتماء إليها، فقد تأسست سنة١٩٩١ وتتكون من مواطنين من مختلف البلدان العربية، وتعمل على مهمتين: تقديم مساعدات ملموسة للجالية العربية، والمشاركة فى حقوق الإنسان فى البلدان العربية

وقد أسست منظمة (أومراس) مركزا اجتماعياً يقدم المشورة للمواطنين والمواطنات العرب. وهو أيضاً مركز للعمل الفكرى والإعلامى. ويصدر نشرة باللغة الالمانية. تعتمد على تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان وتقارير منظمة العفو الدولية والمواد التى تنتج محليا ونطالب المجتمع المدنى العربى بإقامة مركز للثقافة العربية فى ألمانيا.

وتعرب منظمتنا عن تقديرها العميق للأمانة العامة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان وروح التعاون والتضامن التى تبديها، وقد حرص الأمين العام أن يكون شاهداً على تأسيس منظمتنا،وزارنا منذ تأسيسها ثلاث مرات وخلال زيارته الأخيرة ألقى محاضرة مهمة عن العولمة وحقوق الإنسان،تمت ترجمتها إلى الألمانية، وستصدر مع مادة الندوة التى عقدناها. لكننا مع ذلك نتطلع إلى تطوير هذا التعاون، من خلال تعديل النظام الأساسى للمنظمة ليتيح تمثيل المنظمات العضوة فى مجلس الأمناء.

وأضاف **الأستاذ محمد حسن السلامى** نائب رئيس الامانة العامة أن أغلب المنظمات تحدثت عن وضع حقوق الإنسان فى البلدان العربية واحب ان ألخص بشكل سريع عدة ملاحظات عن حالة حقوق الإنسان فى العراق.

إن النظام السياسي يتركز فى مجلس قيادة الثورة، فهو يتحكم فى سن قوانين ويصادق البرلمان عليها بخلاف الأمر الطبيعى فى كل الدول حيث يشرع البرلمان. ومجلس الوزراء هو المنفذ لهذه القوانين بينما رئيس مجلس الوزراء هو نفسه رئيس مجلس قيادة الثورة فالتشابك

من الأعلى مباشرة هو المقرر. وتعتمد هيكلة السلطة على العسكرة والمنظور الأمنى فلذلك نجد٤٧ مادة فى القوانين العراقية تحكم بالاعدام تختص إحداها بمن يتكلم عن رئيس الجمهورية وهذه قضية غريبة جداً.

هناك حالة حصلت خلال السنوات الثلاث الأخيرة وهى ما يسمى عملية تنظيف السجون. والمقصود ليس التنظيف من الأوساخ، لكن التنظيف ممن حكم عليهم سابقاً بالإعدام. وهناك قوائم موثقة لاكثر من ٢٠٠٠ حالة بأسماء وتواريخ خلال السنتين الأخيرتين.

وهناك كذلك حالة المفقودين منذ سنة ١٩٨٨ وعددهم نحو ١٥٠,٠٠٠ خلال ما يسمى بحملة الأنفال التى قام خلالها على حسن المجيد بقصف الاكراد بالكيماوى.

وتقتصر سلطة المحاكم على الجرائم الجنائية أما القضايا السياسية فهى بعيدة جداً عن أن تأخذ مجراها.

وقد زاد الحصار من مأساه الشعب العراقى فى سلب حقه فى أن ينمو عفوياً. وسوف تتفاقم مأساة حقوق الإنسان فى المستقبل لأن الأجيال القادمة سوف تعانى لجيل أو اثنين من الوضع الصعب وتفتقد امكانيات التنمية الطبيعية حتى لو تغير هذا النظام.

وتزيد الغارات الأمريكية التى حصدت المئات من الأبرياء من تفاقم المشكلة العراقية. والأمم المتحدة تعنى ببعض القرارات الدولية دون الأخرى وهناك قرارات لصالح الشعب العراقى لم تجد طريقها للتنفيذ مثل القرار٦٨٨ الذى يدعو إلى ايقاف انتهاكات حقوق الإنسان فى العراق، لذلك ندعو إلى اعتماد تنفيذ هذا القرار، والسماح لمقرر حقوق الإنسان أن يزور العراق كما ندعو السلطات إلى اصدار عفو عام غير مشروط لسجناء الرأى الموجودين بالآلاف فى سجون العراق، وانهاء مشكلة الأسرى والمرتهنين الكويتيين لصالح القطرين.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى المملكة المتحدة

القى تقرير المنظمة الدكتور **عبد الحسين شعبان** رئيس المنظمة باسم وفدها المؤلف من المحامى امجد سلفيتى والدكتور مصطفى عبد العال وجاء فى تقريره:

قدمت المنظمة فى بريطانيا نصائح وخدمات استشارية مجانية لحوالى ٣٥٠٠شخص، كما قدمت المنظمة أيضاً مساعدات ومتابعة حالات لأكثر من ١٠٠٠ مواطن عربى فى أوروبا وفى بقية البلدان العربية، بالاضافة إلى متابعة عدد من القضايا مع مركز المنظمة فى القاهرة ومع الأمانة العامة ومع الأمم المتحدة فى جنيف وعمان ودمشق وبيروت وانقره وغيرها.

عقدت المنظمة حتى الآن ١٠مؤتمرات كان الأخير انعقد فى العام الماضى وانتخب لجنة تنفيذية جديدة ومجلساً استشارياً جديداً. وفى العام ٢٠٠٠ قامت المنظمة بعدد من الأنشطة والفعاليات منها حفل بمناسبة الذكرى ٥١ للإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وحفل للسيد محمد أوجار، وزير حقوق الإنسان فى المغرب، وندوة للاستاذ محمد أوجار أيضاً فى جامعة سوس(soas)، وندوة حول الإعلام وحقوق الإنسان وأخرى عن اللاجئين فى الوطن العربى بالتعاون مع جامعة اكسفورد ومركز اللاجئين الفلسطينيين فى رام الله (شمل).

ونظمت المنظمة ٧ ملتقيات فكرية وهو تقليد سنوى لها وسيكون الملتقى الثامن فى العام القادم حول"المواطنة وحقوق الإنسان فى الدساتير العربية" وقد ركزت المنظمة فى دورتها السابقة ودورتها الحالية على الجوانب الفكرية لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

وأصدرت المنظمة كتاباً عن حرية التعبير وحق المشاركة السياسية فى الوطن العربى، وآخر عن الاختفاء القسرى فى القانون الدولى -لكيخيا نموذجاً. وأخرجت فيلماً عن حادث الاختفاء بعنوان" إسمى بشر". كما تصدر المنظمة مجلة غير دورية بعنوان"الضمير" - صدر منها ثمانى اعداد. وتستعد حاليا لإصدار مجلد كبير باسم" ثقافة حقوق الإنسان" يسجل وقائع خمس ملتقيات فكرية.

إن المنظمة تشعر بشحة امكاناتها المادية وأن الجوانب الفكرية لم تول حقها بما تستحق، كما أن بعض مطبوعاتها تأخر بانتظار الحصول على بعض التبرعات وضمن خطة عملها ستسعى لتكريس جهد أكبر لهذه القضية المهمة.

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

عرض الاستاذ **حافظ أبو سعده** أمين عام المنظمة تقريرا وجاء فيه:

تناضل المنظمة منذ عام ١٩٨٧، من أجل الحصول على الوضع القانونى. وتعد قضية المنظمة التى تنظر أمام المحكمة الإدارية العليا منذ عام ١٩٩٢ أطول • قضية فى تاريخ القضاء الإدارى

المصرى، كما تعد دليلا على نزاهة القضاء المصرى وأهمية دوره فى الحياة السياسية فى مصر.

قد يكون فاتنى فى البداية أن أشكر جميع الحاضرين لموقفهم المساند للمنظمة ولشخصى فى أزمة ١٩٩٨، ومن نافلة القول أن أشير للدور الهام البارز الذى لعبه الأمين العام السيد محمد فائق قبل القبض على وبعده، والدور الهام الذى لعبته المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الحيلولة دون تدمير المنظمة المصرية.

ونذكر بأن ما يحدث فى مصر يجرى فى تونس وبعض البلدان العربية باستخدام عناصر من المحسوبين على حقوق الإنسان لضرب حركة حقوق الإنسان. ويكفى ان نذكر ان الصحفى الذى نشر الشيك وادعى انه مقابل تقرير هام، بل وأهم تقرير أصدرته المنظمة المصرية فى التسعينيات، كان عضواً فى مجلس أمناء المنظمة.

وفى الحقيقة فإن من أهم نجاحات المنظمة المصرية أنها ساندت مراكز أنشئت فى مصر كان لها دوراً هام فى حماية المنظمة والتصدى للهجمة التى تعرضت لها، ولايزال هذا التحالف الذى أنشىء من منظمات حقوق الإنسان فى مصر يواجه هذه الازمة. وقد تضمن قانون الجمعيات الحديث المرقم١٥٣ الذى أجازته الحكومة نصاً يستهدف هذه المؤسسات التى انشئت كشركات مدنية نتيجة لإنسداد الطرق الشرعية عبر قانون الجمعيات الأهلية رقم٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى عطل تسجيل المنظمة العربية لحقوق الإنسان أكثر من ١٥ عام والمنظمة المصرية حتى الآن.

حاولنا تسجيل المنظمة مع قانون ١٥٣ ومضينا فى الاجراءات حتى النهاية حتى أبلغتنا وزارة الشئون الاجتماعية اننا سجلنا بالفعل وأعطونا الرقم شفوياً. وخلال انتظارنا للموافقة الرسمية فوجئنا بقرار من الجهات الأمنية برفض تسجيل المنظمة ودخلنا مرة آخرى فى نفس السيناريو.

ومن المهم ان أسجل ان المنظمة المصرية عندما تقدمت بأوراق التأسيس كان قرارها بناء على توجيه من مجلس الأمناء المنتخب شرعياً وبحضور عدد من الأمناء السابقين وعدد من المؤسسين الذين تقدموا بأوراق التسجيل سنة ١٩٨٥ ولكن فوجئنا بانتقادات عدد من أعضاء مجلس الأمناء ورفضهم التوقيع على النظام الأساسى. ومنهم من يدعى اليوم ان المنظمة غير شرعية. وأودع لدى أمانه الجمعية العمومية قرارات مجلس الامناء واسماء المؤسسين التى ارسلت لوزارة الشئون الاجتماعية.

فى الحقيقة معركتنا فى مصر تمتد باتجاهين الأتجاه الأول نحو حكومة غير ديمقراطية تسعى إلى تقويض المجتمع المدنى بعدما جمدت الحياة السياسية فى مصر عبر قانون الطوارىء المفروض منذ عام ١٩٨١ وقوانين عديدة أخرى أخرها قانون الجمعيات الأهلية بهدف تقيد حركة المجتمع المدنى والحياة السياسية فى مصر. والحال الذى وصلنا إليه الآن لا يوجد فى الحياة السياسية سوى الحركة الأصولية فى الشارع والنظام الحاكم وبالتالى ماتت أوكادت الحركات السياسية الأخرى. والاتجاه الثانى هو داخل حركة حقوق الإنسان. ويجب أن يبدأ نضالنا للتخلص من كل العناصر التى تندس داخل هذه الحركة وتدعى اهتمامها بها وتسعى إلى تفويضها.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان فىالنمسا

عرض **د. حسن موسى** أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى النمسا تقرير المنظمة، فأشار إلى استئناف المنظمة لنشاطها بعد انقطاع تجاوز خمس سنوات نظراً لعدم تواجد القائمين على النشاط فى فيينا. وقد سجل التقرير نجاح المنظمة بعد أكثر من محاولة فى عقد جمعيتها العمومية فى ١٩٩٩/١٢/٢ وانتخاب مجلس جديد يضم عناصر شابة يمكنها اعطاء دفعة لنشاط المنظمة.

ويتركز نشاط المنظة فى رعاية العرب المحتجزين فى سجون الترحيل فى انتظار قرار اللجوء السياسي. ويتراوح عددهم بين٢٠٠ إلى ٤٠٠ شخص أغلبهم من العراق وخاصة من النساء والأطفال بالاضافة إلى بعض اللبنانيين والفلسطينيين الذين يدخلون البلاد عن طريق شبكات التهريب بالعراق وتركيا.

وتعنى المنظمة بتقديم الخدمات الاجتماعية، والإدارية والقانونية لهؤلاء الأشخاص ويشمل ذلك خدمات المساعدات المالية من خلال التبرعات ومساعدات الترجمة. وقد أمكن من خلال هذه الخدمات وقف تنفيذ قرارات ترحيل وإعادة أكثر من مائة من الحدود قبل إعادة ترحيلهم إلى بعض دول الجوار الآمنة التى دخلوا منها والتى لا يقر القانون الأوربى للقادمين منها حق اللجوء.

وتمارس المنظمة أنشطتها بالتعاون مع رابطة النمساويين من أصل عربى. كما تأمل إيجاد صيغة للتعاون مع المنظمة الأم

بما يتيح إنشاء مكتب لتنظيم هذا النشاط باعتبار النمسا دولة اللجوء الأولى التى تقع على الحدود مع المجر وسلوفينيا ويوغوسلافيا.

وقد شكل المنظمة لجنة إعلامية تصدر مطبوعة فصلية عن حقوق الإنسان ونشاط المنظمة مركزة على الجوانب القانونية لحق إقامة الأجانب فى النمسا لتكون مرجعاً فى تعامل العرب مع السلطات المحلية ودوائر البوليس.

وقد كانت الانتفاضة الفلسطينية محور ارتكاز انشطة المنظمة حيث تم تكوين "اللجنة النمساوية لمساعدة ضحايا الانتفاضة" وذلك بالتعاون بين المنظمة ورابطة النمساويين من أصل عربى والأكاديمية الإسلامية من فيينا والمنتدى الشرقى والمجلس الإسلامى النمساوى للتعليم والثقافة ورابطة الأطباء النمساويين السوريين. وقد برزت أنشطتها فى تنظيم مظاهرة شاركت فيها أيضاً كل الأحزاب والقوى السياسية النمساوية، وتشكيل لجنة للعمل الطبى الإغاثى لجلب وتقديم الرعاية الطبية والعلاجية والتأهيلة لبعض المعاقين من جرحى الانتفاضة بالتعاون مع وزارتى الخارجية والصحة النمساوية. ونتيجة لذلك أمكن الحصول على موافقة وزير صحة فيينا على تحمل بلدية فيينا نفقات علاج عشر أشخاص فى العام الحالى وتدبير ارسال أدوية من خلال اللجنة الاجتماعية للكنيسة الانجيلية إلى غزة عن طريق مصر.

ووجه د.حسن موسى الشكر للاستاذين محمد فائق واحمد صدقى الدجانى على جهودهما فى ترتيب الاتصالات مع الأخوة الفلسطينين فى الداخل.

الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان

وألقى الاستاذ **عبد العالى ناصر العبد العالى** نائب رئيس الهيئة الادارية للجمعية تقرير الجمعية الكويتية وتناول محورين **الأول** نجاح المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى تخطى الأزمة التى ثارت فى الجمعية العمومية الرابعة بالرباط فى ١٩٩٧، ثم تولى السيد جاسم عبد العزيز القطامى رئاسة المنظمة. والاشادة بالمبادرات الإيجابية التى حققتها المنظمة فى السنوات الأخيرة والتى من أبرزها مشاركة رئيس المنظمة فى الاحتفال الخمسينى للاعلان العالمى لحقوق الإنسان فى باريس(٧-١٠ ديسمبر/كانون أول١٩٩٨)، وعقد الندوة الإقليمية الأولى حول"حقوق الإنسان والتنمية" بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى يونيو/حزيران١٩٩٩ وانجاز اتفاقية المقر مما حقق الوجود الشرعى للمنظمة وعزز مكانة فروعها بالاقطار العربية. فضلاً عن دعم تأسيس "المحكمة الجنائية الدولية" والبحث الميدانى الهام حول ظاهرة التعذيب.

الثانى: عرض أنشطة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والتى تكثفت رغم تعثر مشروع قانون "الهيئة الكويتية للدفاع عن حقوق الإنسان" فى مجلس الأمة بدعوى الخصوصية الثقافية والدينية. وشملت هذه الأنشطة التعاون الدائم مع لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بمجلس الأمة فى متابعة والتحقيق فى الموضوعات والقضايا الإنسانية، والمشاركة فى أنشطة الجمعيات والتنظيمات السياسية لاسترداد الحقوق السياسية للمرأة الكويتية التى كفلها دستور ١٩٦٢. واصدار نشرة "الإنسان" المعنية بقضايا حقوق الإنسان، والمشاركة الفعالة فى اللجنة المشكلة بقرار وزير الداخلية لوضع منهج حقوق الإنسان بناء على اقتراح الجمعية، والتعاون مع اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة ومع جمعية الهلال الأحمر الكويتية ومع منظمة العفو الدولية من خلال تعيين ضابط اتصال لكلا الجانبين لدى الآخر والذى يتركز حول قضية الأسرى الكويتيين لدى العراق ومشكلة البدون ومشاكل العمالة الوافدة، وكذلك التعاون مع مكتب شئون اللاجئين فى الكويت. والاهتمام بمخاطبة المسئولين الكويتيين بشأن ما ذكرته التقارير الدولية عن حوادث الاختفاء التى وقعت عقب فترة تحرير الكويت فى١٩٩١حرصاً على غلق هذا الملف. كذلك المشاركة فى التنديد بحادث انتهاك شارون لحرمة المسجد الأقصى ومساندة الانتفاضة الفلسطينية والاهتمام بتعزيز الوضع المالى للجمعية من خلال تشكيل لجنة لجمع التبرعات لدعم دورها فى المجال البحثى والنشاط الميدانى.

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

أشار تقرير الجمعية، والذى قدمه **الأستاذ نعمة جمعه** أمين سر الجمعية إلى تعاظم دور جمعيات ومنظمات ونشطاء حقوق الإنسان فى ظل التغييرات الدولية الحالية وما شهده العام الحالى من تحرير الجنوب اللبنانى وانطلاق الانتفاضية الفلسطينية.

أشار التقرير كذلك إلى طبيعة النظام السياسي فى لبنان والقائم على تركيبة طائفية برزت بشكل واضح خلال الانتخابات النيابية الأخيرة. وبين أن هذه

التركيبة تشكل عائقاً يحد من تطوير علاقات المجتمع باقامة مجتمع مدنى يرسى قواعد دولة القانون والمؤسسات. وإن كانت هناك بعض المبادرات الإيجابية تمثلت فى إباحة حرية التظاهر وإلغاء نظام التأشيرة المفروضة على الفلسطينيين وتصحيح الخلل فى قانون الإعلام القائم على الحصص بما يتيح الفرصة أمام أصحاب الرأى لامتلاك وسيلة إعلامية.

سجل التقرير مشاركة الجمعية اللبنانية مع قوى المجتمع المدنى فى تحقيق منجزات فى مجال الإصلاح السياسي والدستورى تمثلت فى النص على التزام الدولة بشرعة الأمم المتحدة والمواثيق الدولية فى صلب الدستور، وتشكيل المجلس الدستورى لمراقبة دستورية القوانين، ووضع النظام القانونى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى وتشكيله، وإقرار قانون الإثراء غير المشروع وقانون المزامية التعليم المجانى الابتدائى، والمصادقة على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب واتفاقية عدم التمييز ضد المرأة. وتشكيل لجنة نيابية خاصة بحقوق الإنسان ولجنة أخرى معينة بحقوق الطفل وإجواء الانتخابات البلدية فى لبنان بعد توقف لأكثر من ٣٥ سنة.

كما تمكنت الجمعية أيضاً بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى من إدخال تحسينات على أوضاع وأسلوب معاملة السجناء والتعاون مع النيابة العامة التمييزية فى مراقبة هذه الأوضاع ومعالجة ماتشكلة من انتهاكات. والمساهمة فى قضية تحرير الجنوب من خلال التعريف بالحقوق اللبنانية محلياً وعربياً ودولياً. ومتابعة قضية المعتقلين فى سجن الخيام وقضايا المعتقلين فى السجون السورية، وقضية الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين المقيمين فى لبنان والمساهمة فى تمكين المعهد العربى لحقوق الإنسان من فتح فرع له فى لبنان وكذلك تمكين منظمة العفو الدولية من فتح مكتب لها فى بيروت.

تعهد التقرير بمواصلة النضال لإقرار منظومة جديدة من القوانين العصرية من أهمها قانون جديد للانتخابات النيابية ينسجم مع الدستور والمواثيق الدولية ويلغى الطائفية السياسية، وقانون جديد للسلطة القضائية المستقلة،وقانون جديد لأصول المحاكمات الجزائية يرعى حرمة المواطن، وقانون جديد للسجون يقر بتبعيتها لوزارة العدل بدلاً من الداخلية، وقانون للامركزية الإدارية، وقانون جديد للعمل يراعى مصلحة الطبقة العاملة والعمل على إلغاء المحاكم الاستثنائية المفتقرة لمعايير المحاكمة العاملة والمتمثلة فى المجلس العدلى والمحاكم العسكرية ووضع قانون اختيارى للزواج المدنى ومواكبة حركة تحديث القوانين مع الاهتمام بالمسألة الاقتصادية والاجتماعية.

وتطوير بنية الجمعية اللبنانية وتركيبتها الداخلية بهدف تفعيل أطرها التنظيمية وتمثل ذلك فى اللقاءات الشهرية للهيئة العامة لمعالجة القضايا المركزية، وتفعيل لجان العمل. فضلاً عن الأنشطة البيئية والصحية والاجتماعية المختلفة.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن

عرض **الاستاذ هانى الدحلة** رئيس المنظمة تقريراً استعرض أداء المنظمة تجاه قضايا حقوق الإنسان وسجل دفاعها عن حقوق الشعب الفلسطينى سواء من خلال البيانات. أوالمشاركة الميدانية فى الاعتصامات والمسيرات التضامنية من أجل حماية المدنيين تحت الاحتلال واطلاق سراح السجناء وحماية القدس وفك المستوطنات وتشجيع انتفاضة الأقصى. مع الاهتمام فى نفس الوقت بمناهضة انتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق المواطنين وخاصة السجناء. والسعى لكشف عدم شرعية الحصار المفروض على العراق بما يستهدفه من إبادة بطيئة للدولة والشعب. والتضامن مع المقاومة الشعبية اللبنانية للمحتل الإسرائيلى والتى تكللت بتحرير الجنوب اللبنانى. هذا فضلاً عن متابعة الحقوق الفردية للاردنيين وذلك من خلال مخاطبة الهيئات المعنية بشكاواهم وزيارة لسجون للالتقاء بالسجناء والادارة.

أوضح التقرير الجهود التى تبذلها المنظمة فى سبيل تعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال النشرات التى تصدرها (٧) وعقد دورة تدريبية فى مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع الأمم المتحدة فضلاً عن الدورات التثقيفية (٣٥دورة) حول حقوق الإنسان لمختلف مؤسسات المجتمع المدنى الأردنى. هذا بالاضافة إلى الندوات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة فى الأردن حول حقوق الإنسان خاصة بمناسبة الذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، فضلاً الندوات المحلية لبحث أثر الحصار على العراق ودراسة مشروع مركز دراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكذلك التقرير السنوى للمنظمة عن حالة حقوق

الإنسان فى الأردن.

وأضاف التقرير أن المنظمة تتعاون فى أنشطتها مع الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، والجمعية الأردنية لحقوق المواطنين للقيام بمبادرات مشتركة، كما تتعاون مع المعهد العربى لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالدورات التدريبية وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الدولية للمساهمة فى تنظيم الاجتماع الآسيوى للتحضير للمؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية المزمع عقده فى أغسطس/آب ٢٠٠١.

أما فى مجال التطور التنظيمى للمنظمة فقد سجل التقرير اتساع عضوية المنظمة بانضمام ٤٥٠ عضواً جديداً وتحسن وضعها وامكانياتها الإدارية وبصفة خاصة استئجارها مقرا جديدا يتيح فرصة أوسع لتعزيز النشاط الثقافى والإعلامى.

وتابع أ. **نظام عساف** أمين سر المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الاردن احاطة الجمعية العمومية بتفاصيل الاستعدادات التى أجرتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الاردن فى مجال التحضير للمؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى. فاشار إلى التسهيلات التى استطاعت المنظمة أن تحصل عليها من جانب الحكومة الأردنية بخصوص تأشيرات الدخول، ومن جانب شركات الطيران بخصوص التخفيضات، ومن جانب الفنادق بخصوص الحجز والتخفيضات. كما أشار إلى الاستعدادات التى أجرتها المنظمة بتنظيم ٣٥ دورة تثقيفية فى مختلف أنحاء المملكة، شارك فيها أكثر من ٨٠٠ مشارك ومشاركة، بهدف تدريب الشباب على خدمة أعمال المؤتمر، وكذا اصدار خمسة نشرات غير دورية. وأضاف أن كل هذا الجهد تم رغم محدودية الامكانيات لدى المنظمة.

واشار أ.عساف إلى الاعتراضات التى أثارتها المنظمات الآسيوية غير الحكومية على عقد المؤتمر التحضيرى فى عمان مما يخل بالتوزيع الجغرافى ويؤدى إلى استئثار الشرق الاوسط بالمؤتمرين التحضيريين: الحكومى فى طهران، وغير الحكومى فى عمان. فضلا عن اختلاف نوعية المشاكل التى تواجهها الدول الآسيوية فى مجال مكافحة العنصرية عن تلك التى تواجهها البلدان العربية الآسيوية.

ولحل هذه المشكلة نظمت الأمم المتحدة اجتماعا تنسيقياً فى مدينة كولومبو بسيريلانكا ، نجح فى حسم هذا الخلاف بتقسيم المؤتمر إلى مؤتمرين، يعقد احدهما فى عمان لآسيا العربية، فى الاسبوع الأول من فبراير/شباط٢٠٠١، ومواصلة التشاور حول موعد انعقاد المؤتمر الثانى.

المعهد العربى لحقوق الإنسان

وذكر الاستاذ د.الطيب البكوش رئيس مجلس ادارة المعهد، أن المعهد هو المنظمة الإقليمية الوحيدة التى أنشأتها منظمات غير حكومية متخصصة فى نشر ثقافة حقوق الإنسان.

ويستهدف المعهد تدريب كوادر المنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، والمنظمات النسائية، ومنظمات حقوق الطفل ومنظمات التنمية كما يستهدف تدريب واضعى البرامج والمناهج والمكونين فى المؤسسة التعليمية الرسمية، والصحفيين والأعلاميين، والموظفين المكلفين بانفاذ القانون.

وتتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية لعمل المعهد فى : تعزيز قرارات المنظمات غير الحكومية، وتعزيز دور الاعلام فى نشر ثقافة حقوق الإنسان، ودمج التربية على حقوق الإنسان فى مناهج التعليم، وتنمية قدرات المنظمات غير الحكومية فى مجال اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنمية قدرات المنظمات النسائية فى مجال مشاركة المرأة فى الحياة السياسية وتنمية قدرات الكوادر القضائية النسائية. وتنمية الموارد المساعدة للمنظمات والهيئات المعنية بحقوق الطفل، وتطوير وسائل تعليمية متعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال.

وتتمثل أهم وسائل العمل فى اجراء دراسات لتحليل قضايا حقوق الإنسان فى البلدان المعنية واحتياجات الفئات المستهدفة، وتنظيم دورات تدريبية لتنمية القدرات البشرية والتنظيمية والمؤسساتية للفاعلين فى مجال حقوق الإنسان وانتاج المواد اللازمة للتربية على حقوق الإنسان، وتدعيم الرصيد الوثائقى والمعلومات، وتدعيم البناء المؤسسى وتطوير ادارة البرامج، وتنمية أسلوب الشراكة مع الأطراف غير الحكومية والحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

وقد اتاح د.الطيب البكوش لاطلاع الجمعية العمومية (الخطة الاستراتيجية للمعهد ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣) .

******

الحركة العربية لحقوق الإنسان "الواقع والآفاق"

عقدت ورشة العمل المخصصة لمناقشة أبعاد "الحركة العربية لحقوق الإنسان: الواقع والآفاق" يوم ٢٩/١٠ برئاسة الاستاذ/ بوجمعه غشير عضو اللجنة التنفيذية، وتولت أعمال المقرر السيدتان رحاب مكحل، وسهام الفريح. وقد ناقشت الورشة موضوعها عبر ورقة عمل أعدها الأستاذ/بوجمعه غشير تمحورت حول أربعة محاور:

أولا : واقع الحركة

طرحت ورقة العمل عدة تساؤلات رئيسية: هل تخطت الحركة العربية مرحلة الولادة؟ ، وهل انتزعت الشرعية القانونية؟، وهل أسست شرعية ثقافية في مواجهة الثقافة السائده؟ وما هى المهمات المنوطة بها وخصوصية بعض المنظمات القطرية مثل فلسطين، والسودان، وسوريا، وليبيا، والعراق، والبحرين.

وقد دار نقاش مسهب حول تحديد المصطلحات، تراوح بين تضييق وتوسيع مفهوم الحركة العربية لحقوق الإنسان، وحسمه في النهاية الاتفاق حول تحديد مفهوم اجرائى للمصطلح يعتبر "أن الحركة العربية لحقوق الإنسان احدى مكونات الحركة العالمية، وتتشكل من مجموعة المنظمات والجهات والروابط، ومراكز الدراسات والمعاهد، وهيئات المجتمع المدنى، وكذلك الأفراد الذين يعملون من أجل تحقيق وإثراء المبادىء المنصوص عليها في الشرعة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في الوطن العربى، أو الأفراد والمجموعات العربية خارج الوطن العربى".

وتباينت الآراء حول مدلول "شرعية" الحركة العربية لحقوق الإنسان ومنظماتها. وجرى التمييز بين الشرعية المستمدة من الاعتراف القانونى والتأييد الشعبى. وبينت المناقشات أنه بينما قطعت منظمات حقوق الإنسان شوطاً ملموساً في الحصول على الصفة القانونية في بعض البلدان، بل وحصل بعضها على صفة جمعيات النفع العام، فلا تزال هناك منظمات جادة بعيدة عن اكتساب وضع قانونى. وتطرقت المناقشات إلى القيود التى تفرضها القوانين الوطنية عامة، وتجاه الجمعيات الأهلية خاصة في إعاقة حق تأسيس الجمعيات أو تقييد بعض أوجه نشاطها، أو التدخل في سير أعمالها، أو حلها والتعرض لنشطائها.

كذلك تعددت الآراء حول الشرعية الثقافية للحركة العربية لحقوق الإنسان في مواجهة الثقافة السائدة. وبرزت وجهتا نظر: ركزت الأولى على أوجة التعارض بين ثقافة حقوق الإنسان، وثقافة التيارات الأصولية السياسية والاجتماعية السائدة. ودعت لرفع نبرة الصوت بمبادىء حقوق الإنسان في مواجهة هذه الثقافة. كما اتهمت بعض تيارات هذه الثقافة بالانتهازية في التعامل مع منظمات حقوق الإنسان. بينما ركزت وجهة النظر الثانية على أوجة التوافق بين ثقافة حقوق الإنسان والثقافات السياسية والدينية السائدة. وامكان تجاوز أوجة التعارض الظاهرة من خلال اجتهادات واعية، ونبهت إلى الاجتهادات التى يجريها عدد من المفكرين الإسلاميين في هذا الشأن، وإلى أن تجاوز الثقافات السائدة يفقد الحركة العربية القدرة على مخاطبة الجماهير.

وتوقف المشاركون عند خصوصية حالات بعض منظمات حقوق الإنسان وبصفة خاصة المنظمات الفلسطينية سواء نتيجة العمل في ظل القوانين والأوامر العسكرية لسلطات الاحتلال، والتركيز بصفة خاصة على الانتهاكات الإسرائيلية، تم اعتباراً من العام ١٩٩٣، باضافة متابعة ومراقبة أداء السلطة الفلسطينية. وبينت المناقشات أن هذه الخصوصية أفرزت واقعاً خاصاً في علاقة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بالحركة العالمية لحقوق الإنسان، وكذلك بالنسبة لطبيعة أدائها المهنى، وانتشار منظماتها.

كما تناولت المناقشات بالمثل حالة منظمات حقوق الإنسان السودانية حيث حلت السلطات السودانية المنظمة السودانية لحقوق الإنسان، وأسست تحت ذات الاسم منظمة بديلة وتابعة لها، مما اضطر المنظمة السودانية للعمل من الخارج.

ثانياً : طبيعة المنظمات القائمة وانجازاتها ومشكلاتها:

اثارت ورقة العمل العديد من التساؤلات حول: نوع المنظمات الموجودة (مفتوحة العضوية أم مغلقة)، وهل حققت انجازات؟ وهل اهتمت بكل حقوق الإنسان؟ وماهى المشاكل التى تواجهها؟ وهل تتوافر حماية للمدافعين عن حقوق الإنسان؟ وهل يتم تسيير المنظمات تسييراً ديمقراطياً؟، ومدى الأخذ بالاعتبار المهنى في الأداء والتفرقة بين ما هو سياسى وقانونى، وتأثير التسييس على عمل منظمات حقوق الإنسان، والتطوع والاحتراف والتكوين؟.

وقد تناولت المناقشات نوعية المنظمات

الموجودة: جمعيات أهلية، مراكز، شركات مدنية.. إلخ. وتوقفت بصفة خاصة عند تأثير طابع العضوية المغلقة للمراكز والشركات المدنية على الطابع الديمقراطى لها. واختلفت الآراء حول ذلك، إذ رأى البعض أنها مؤسسات مهنية ويتعين الحكم عليها من هذا المنظور، بينما رأى البعض استبعاد تعبير "العضوية المغلقة" لأنه ظهر بسبب طبيعة المراكز والشركات المدنية وبالتالى لا يجب أن ينسحب النقاش فى قضية العضوية إلا على الجمعيات.

وقد ميز المشاركون بين تقييد العضوية بشروط تكفل عدم هيمنة تيار أو فئة أو نظام يهدف إلى استلاب نضال هذه المنظمات، وبين إغلاق هذه المنظمات على فئة محدودة أو فريق مغلق. وبينما أقروا القاعدة الأولى، وضربوا أمثلة من الشروط التى تعمل بها بعض المنظمات مثل اشتراط تزكية عدد من أعضاء الهيئة المسئولة بالمنظمة، أو تحديد قيود زمنية لسريان العضوية العاملة إلخ، فقد اعترضوا على طابع اغلاق المنظمات وتعارضه مع المبادىء الديمقراطية.

ثالثاً : التمويل

أثارت ورقة العمل ثلاثة تساؤلات فيما يتعلق بالتمويل وهى : مدى كفاية الموارد المالية المتاحة، وهل التمويل الأجنبى هدف أم وسيلة؟، وتأثير التمويل على الروح النضالية.

وقد أظهرت المناقشات عدم كفاية التمويل المحلى وعكست الآراء المعروفة السائدة على الساحة العربية فيما يتعلق بالتمويل الأجنبى، فأيده البعض بشكل مطلق انطلاقاً من الثقة فى المنظمات التى تحصل على هذا التمويل، ودعا أصحاب هذا الرأى إلى أن تكون المحاكمة لأوجه انفاق هذه الأموال وليس لمصدرها. بينما ذهب رأى آخر إلى قبول مبدأ التمويل الأجنبى بشروط محدودة تتعلق بجهة التمويل، وأهدافه وعدم تأثيره على جدول أعمال المنظمات، وعدم الاعتماد على مصدر واحد..إلخ بينما استمر البعض يرفض المبدأ من أساسه، ويدعو إلى تأمين مصادر تمويل محلية بسبب ارتباط التمويل بجدول أعمال المنظمات الدولية المانحة ، ولمواجهة الاتهام الخاطىء بدور منظمات حقوق الإنسان فى الترويج لمفاهيم غربية. وتعزيز صدقية المنظمات العربية لدى الرأى العام.

رابعاً: الآفاق

اشارت ورقة العمل إلى أن حركة حقوق الإنسان رغم كسبها لمواقع وتثبيت نفسها كمعلم من معالم الثقافة الاجتماعية، والسياسية والدينية فإنها تمر بأزمة ولابد أن تخرج منها منتصرة، وخاصة أنها تتحرك فى عالم يعرف ثورة فى الاتصال والمعلومات والديمقراطية وعليه فإن الإجابة على الاسئلة التالية من شأنها تحديد الخطوات العريضة لآفاق الحركة العربية: كيف تخرج الحركة العربية لحقوق الإنسان من أزمتها؟، كيف تتعامل مع الألفية الثالثة؟، وهل هى فى حاجة إلى مظلة أو محرك؟، ما هو الشكل المناسب لهذه المظلة أو المحرك؟، هل المنظمة العربية مؤهلة للقيام بهذا الدور؟ ، كيف؟.

ركزت المناقشات على سبل التفاعل مع المستقبل بوجه عام، وعلى آليات هذا العمل بوجه خاص على النحو التالى:

١-بالنسبة للعولمة يجب الا تتعامل الحركة العربية لحقوق الإنسان مع هذا الموضوع بأحكام مسبقة، بل أن تتخذ المبادرات للمساهمة فى النشاطات الدولية.

٢-الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، وقضايا البيئة وتأسيس شبكة علاقات مع منظمات البيئة العربية والدولية، وتطوير موقع المنظمة على شبكة الانترنت وتحميلها بكافة أنشطة المنظمة وافرعها ومؤسساتها العضوة.

٣- تفعيل متابعة تقارير الدول المقدمة إلى آليات الأمم المتحدة والاهتمام باعداد التقارير الموازية.

٤- تطوير العلاقات مع آليات الأمم المتحدة التى تسعى لتعزيز احترام حقوق الإنسان فى الوطن العربى.

٥-استمرار العمل على تنقية التشريعات الوطنية بما يتفق مع مبادىء الشرعة الدولية. والاتصال بالمؤسسات البرلمانية العربية للعمل على أن تكون القوانين المقترحة متسقة مع هذه المبادىء.

٦- توظيف وسائل الابداع فى نقل رسالة المنظمة إلى الرأى العام. واستعانة المنظمة بالتقنيات الحديثة فى نظم المعلومات والاتصال. ووضع خطة اتصال بشبكة الاعلام الدولية والعربية بوسائلها المختلفة خاصة الفضائيات.

٧- الاهتمام بالحملات كآلية من آليات عمل المنظمة.

٨- متابعة الاهتمام بادخال منهج حقوق الإنسان فى البرامج التعليمية واعتبار التدريب والتثقيف على حقوق الإنسان مكوناً أساسياً لعمل ونشاط المنظمة العربية

٩- التأكيد على أهمية الشبكات فى آليات عمل منظمات حقوق الإنسان. ودعوة المنظمة العربية إلى التوسع فى تأسيس الشبكات وأن تكون قاعدة لها.

تعديل النظام الأساسى

ناقشت الجمعية العمومية مقترحات تعديل النظام الأساسى من خلال ورشة عمل، تدارست المقترحات المحالة من مجلس الأمناء، واللجنة القانونية، والتى كان مجلس الأمناء قد شكلها من الأعضاء القانونيين بالمجلس برئاسة الأستاذ هانى الدحلة وضمت في عضويتها الأساتذه ابراهيم العبد الله، د.أمين مكى مدنى، عادل عيد، محمد منيب، وياسر حسن.

وقد عرض الاستاذ هانى الدحلة رئيس اللجنة تطور النظام الأساسى منذ وضعه سنة١٩٨٣، وما طرأ عليه من تعديلات خلال مسيرة المنظمة الطويلة، كما اشار إلى بحث مجلس الأمناء لهذه التعديلات فى عدة اجتماعات وتوصله إلى مشروع التعديل المقدم إلى الجمعية العمومية.

وقد أقرت الجمعية العمومية تعديل (٧) مواد من النظام الأساسى هى:

١-تعديل **المادة الأولى** بحيث تشمل أهداف المنظمة "العمل على احترام حقوق الإنسان والشعوب"...، والنص على الدفاع عن كافة الافراد "رجالا ونساء" .. ودمج إعمال الحق فى التنمية بين أهداف المنظمة.

٢-تعديل **المادة(١٧)** الخاصة بانشاء فروع للمنظمة إذ حدد التعديل جهة الاختصاص فى اعتماد هذه الأفرع فى مجلس الأمناء، وقيد الحد الأدنى لعضوية الفرع بعشرين عضواً، وقرر تشكيل مجموعات قطرية فى أى قطر إذا زاد عدد أعضاء المنظمة فيه عن عشرين عضوا، وأعطى للمجموعات القطرية حق التمثيل بمندوب واحد على الأقل فى الجمعية العمومية.

٣-تعديل **المادة (١٨)** بحذف شرط التفرغ فى منصب أمين عام المنظمة.

٤- تعديل **المادة (٢٠)** والخاصة بتمثيل المنظمات والهيئات العضوة فى الجمعية العمومية بحيث تشمل ممثلى المجموعات القطرية. والسماح بدعوة بعض الأشخاص كمراقبين يحق لهم الاشتراك فى المناقشات دون التصويت.

٥- تعديل **المادة (٢٤)** بتغيير منصب رئيس المنظمة إلى رئيس مجلس الأمناء ونائب رئيس المنظمة إلى نائب رئيس مجلس الامناء، وبعدم جواز شغل المراكز القيادية فى المنظمة لأكثر من دورتين متتاليتين، وهى رئيس مجلس الأمناء، ونائب رئيس مجلس الأمناء، والأمين العام، وأمين الصندوق.

٦- اضافة فقرة فى **المادة (٢٩)** تقنن تعيين مساعد، ومدير تنفيذى متفرغ لمساعدة الأمين العام فى الأعمال الإدارية والفنية والمالية، وحقهما فى المشاركة اجتماعات مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية.

٧-تعديل **المادة (٣٠)** لتقصر دور اللجنة التنفيذية فى تعيين الموظفين على شاغلى الوظائف الرئيسية، وإعطاء الامين العام صلاحية تعيين موظفى الأمانة العامة طبقاً للوائح التى تضعها اللجنة التنفيذية. ويشكل الموظفون مع الأمين العام الأمانة العامة للمنظمة.

- وقد أوصت الجمعية العمومية باحالة المواد المعدلة إلى اللجنة القانونية لصياغتها، صياغة قانونية، وتعديل النظم الداخلى بحيث يعكس التعديلات التى أدخلت على النظام الأساسى.

إنتخاب أعضاء مجلس الأمناء

فى ختام اجتماعات الجمعية العمومية، اختارت لجنة للاشراف على الانتخابات من السادة: عبد الله الولادى ورحاب مكحل وعبد الغنى المانى وعبد الله صالح، رتبت الجوانب الاجرائية للانتخابات. وتلا الأستاذ الولادى نصوص النظامين الأساسى والداخلى المتعلقة بالانتخابات، وأسماء المرشحين، الذين بلغ عددهم ٢٧ مرشحاً، وأسماء أعضاء الجمعية العمومية الذين لهم حق التصويت، ودعا من يرغب فى الانسحاب إلى سحب ترشيحه، كما أحاط الجمعية العمومية بتصويت خمسة أعضاء تقدمو بظروف مغلقة إلى اللجنة بتصويتهم لتعذر بقاءهم بسبب مواعيد الطيران.

انسحب مرشحان هما الأستاذ حامد فضل الله لانشغاله فى أعمال الفرع المسئول عنه، والاستاذ الصبار محمد ممثل الجمعية المغربية رغبة فى افساح المجال لتعزيز فرص المرشحات المغربيات فى قيادة المنظمة.

اعتمدت الجمعية العمومية القواعد العامة للتصويت، كما اعتمدت تصويت الأعضاء الخمسة الذين صوتوا قبل بدء عملية التصويت. قررت إبطال الصوت فى حالة وجود شطب، أو زيادة عدد المرشحين عن ٢٠ عضواً، بينما اعترضت على التصويت بالوكالة أو إبطال الصوت الذى يختار أقل من ٢٠ عضوا. وسجل أحد الأعضاء تحفظه على السماح بالتصويت لأقل من ٢٠ مرشحاً.

بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم ٣٧ عضوا، وجاءت النتائج على النحو المبين في البيان الختامي.(ص١٩)

الجمعية العمومية الخامسة

(تتمة البيان الختامى) مشروع وفقاً للقانون الدولى كما هو مشروع إنسانياً، حتى ينال الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير والاستقلال، وحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة. كما اكدت على استمرار عمل المنظمة بالتنسيق مع غيرها من المنظمات القومية، والوطنية العاملة فى مجال حقوق الإنسان من أجل نصرة الشعب الفلسطينى وحقوقه العادلة.

كذلك أدانت الجمعية العمومية بشدة استمرار الحصار الدولى المفروض على العراق منذ أكثر من عشر سنوات، والاعتداءات العسكرية المتكررة عليه، وأعربت عن قلقها البالغ للنتائج الخطيرة التى أسفرت عنه بسقوط مئات الآلاف من الضحايا من المدنيين معظمهم من الاطفال والنساء والشيوخ والشرائح الضعيفة فى المجتمع وتدهور الأوضاع الإنسانية لكافة قطاعات المجتمع، وبينما ثمنت المبادرات الدولية والعربية الرامية إلى كسر الحصار، فقد ناشدت الحكومات العربية باتخاذ مبادرة جماعية بالخروج على العقوبات غير المشروعة، والعمل على وضع نهاية فورية للحصار.

وقد ناقشت الجمعية العمومية تقريراً من مجلس الأمناء عن أداء المنظمة خلال فترة ولايته، وتقارير ميدانية من مختلف الساحات العربية عن تطور مسار حقوق الإنسان، وخبرة الأفرع والمنظمات العضوة فى التفاعل مع مختلف قضايا حقوق الإنسان على الساحة العربية ووسط التجمعات العربية الكبرى خارجها، وبينما أعربت عن تقديرها للجهود التى تبذل فى بعض البلدان العربية لتعزيز احترام حقوق الإنسان، فقد أعربت عن قلقها من بطء هذه الجهود فى معظم الساحات، وهشاشتها فى ساحات أخرى، واتجاه التشدد والتمييز فى قوانين اللجوء فى الدول الغربية وانتهاك حقوق الاجانب فى بعضها. كما أعربت عن قلقها من استمرار حجب الضمانات القانونية لحقوق الإنسان فى بعض البلدان العربية باستمرار العمل بقوانين الطوارىء أو التشريعات المجافية لمبادىء الشرعة الدولية، وعبرت عن الحاجة الملحة لتعزيز استقلال السلطة القضائية، والحق فى المحاكمة العادلة، واطلاق سراح السجناء والمعتقلين فى قضايا الرأى، والالتزام بمدونة الحد الأدنى لمعاملة السجناء، ومعاقبة كل الذين يتورطون فى جرائم التعذيب.

كما دعت إلى ضرورة العمل على تعزيز الحريات العامة، وفى مقدمتها حرية الرأى والتعبير والحق فى المشاركة، ومكافحة كل اشكال التمييز ضد المرأة، ودعا الأعضاء المنظمة لتبنى مبادرات لتعزيز المصالحة الوطنية فى السودان باتجاه حقن الدماء وتعزيز المسار الديمقراطى وتدعيم حق المشاركة، ولتعزيز جهود المنظمة باتجاه اجلاء مصير المرتهنين والمفقودين الكويتيين بالعراق انطلاقاً من النتائج التى وصلت إليها الجهود السابقة، واجلاء مصير المختفين فى الجزائر، ووضع حد لظاهرة الإعدام التعسفى فى العراق .

وقد اعتمدت الجمعية العمومية التقريران الأدبى والمالى لمجلس الأمناء، وتوصيات "ورشتا" عمل عقدتا فى اطار الجمعية العمومية بشأن تعديل النظام الأساسى للمنظمة، والمهام المطروحة أمام الحركة العربية لحقوق الإنسان، وخلصت الجمعية العمومية إلى أن المنظمة قد توافر لها مقومات انطلاقة جديدة، ودعت إلى تعزيز الحوار مع الحكومات، والحملات، وبناء الشبكات النوعية كآليات فى عملها.وتدعيم الالتحام بكل المؤسسات العاملة فى مجال حقوق الإنسان فى اطار شبكة يتم انشاؤها فى أقرب الآجال وتكون فى مقدمة أولويات عمل المنظمة.

وقد أجرت الجمعية العمومية فى ختام أعمالها الانتخابات الدورية لأعضاء مجلس أمنائها، فى اطار مبدأ "التجديد فى اطار الاستمرار" وفاز بعضوية المجلس عشرون عضواً هم السادة:(**مرتبين هجائياً**):ابراهيم العبد الله، د.احمد صدقى الدجانى،د.امين مكى مدنى،بوجمعه غشير، جاسم القطامى، د.حسن موسى، راجى الصورانى، د.زينب معادى، د.سهام عبد الوهاب الفريح، صلاح الدين حافظ، د.عبد الحسين شعبان، عبد الغفار حسين، فاروق ابو عيسى، د.فطوم قدامة، محمد فائق، د.ميسون القاسمى، د.ناصر على ناصر، د.نظام عساف، أ.هانى الدحله، ياسر حسن. وجددت بذلك نحو ثلث أعضاء المجلس، كما عززت مشاركة المرأة، والشباب، ومدت التمثيل الجغرافى للمجلس لأول مرة إلى الإمارات العربية المتحدة.

وقد عقد مجلس الأمناء المنتخب جلسة اجرائية مساء يوم ٣٠أكتوبر/تشرين أول، لانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، وانتخب السادة: جاسم القطامى رئيساً لمجلس الأمناء، ومحمد فائق أميناً عاماً، ود.احمد صدقى الدجانى نائباً لرئيس مجلس الأمناء، وبوجمعه غشير أميناً للصندوق، وفاروق أبو عيسى وصلاح الدين حافظ ود.سهام الفريح أعضاء.

البيان الصحفى الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية

تحت شعار "التصدى لمذابح الفلسطينيين:حق عربى وواجب إنسانى"، عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان جمعيتها العمومية الخامسة بالقاهرة فى الفترة من ٢٨-٣٠ اكتوبر/تشرين أول، التى صادفت مرور شهر على بدء "هبة الأقصى المباركة" التى انتفض فيها الشعب الفلسطينى ضد الواقع البائس الذى يحياه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ونظام الفصل العنصرى "الابارتهايد" الذى يسعى الاحتلال لتكريسه فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، ومن أجل نيل حقة فى تقرير مصيره، واقامة دولتة المستقلة. وعبرت الجمعية العمومية عن اعتزازها بمساندة شعوب الأمة العربية لنضال الشعب الفلسطينى.

وقد قررت الجمعية العمومية أن تعمل المنظمة بوتائر أكبر فى المرحلة القادمة لفضح ما تمارسة إسرائيل من انتهاكات للقانون الدولى لحقوق الإنسان، والقانون الدولى الإنسانى، وتجنيد كافة الامكانيات القانونية على الصعيدين الدولى والعربى، بالتعاون مع المنظمات الفلسطينية والعربية، لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعاقبة مجرمى الحرب الإسرائيليين على جرائمهم المنهجية والمنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين فى المناطق المحتلة.

وحذرت الجمعية العمومية من أن المذابح والانتهاكات التى تقوم بها سلطات الاحتلال فى الأراضى الفلسطينية المحتلة يمكن أن تتحول إلى كوسوفو جديدة، واستصرخت الرأى العام الدولى والعربى للا لتفاف حول مطلب توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى، كما طالبت بضرورة تحمل الأطراف السامية لاتفاقية جنيف الرابعة مسئولياتها واتخاذ اجواءات فورية لاستئناف اجتماعها الذى تم تأجيله فى منتصف شهر يوليو/تموز ١٩٩٩ لضمان التزام إسرائيل بتطبيق هذه الاتفاقية. كما طالبت الدول الأوربية بالخروج عن "مؤامرة الصمت" عن إدانة الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى.

وطالبت الجمعية العمومية الحكومات العربية بتعزيز صمود الشعب الفلسطينى فى مواجهة حالة الخنق الاقتصادى والاجتماعى الذى يمارسة الاحتلال بحق الشعب الفلسطينى، كما طالبت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين (الاونروا) بتعزيز خدماتها للمواطنين الفلسطينيين فى هذه الظروف العصيبة.

وقد أعربت الجمعية العمومية عن تقديرها لزيارة عدد من منظمات حقوق الإنسان الدولية غير الحكومية للمناطق الفلسطينية المحتلة، وادانتها للجرائم المرتكبة من جانب قوات الاحتلال، واكدت على أهمية مواصلة هذا الجهد المهم، وبينما ثمنت بالمثل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرارات الاجتماع الطارىء للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فقد ناشدت المفوضة إلسامية، والمقررين الخاصين بسرعة تطبيق القرارات التى اتخذتها اللجنة بزيارة المناطق الفلسطينية المحتلة بما فى ذلك المقرر الخاص المعنى بهذه المناطق.

وقد اكدت الجمعية العمومية على أن الانتفاضة حق وواجب للشعب الفلسطينى،

(تتمة البيان ص ١٩)

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى*مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة

رئيس المنظمة: أ. جاسم القطامى

نائب الرئيس: د.أحمد صدقى الدجانى

الأمين العام : أ. محمد فائق

المقر الرئيسى: ٩١ شارع الميرغنى- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع

ت:٤١٨١٣٩٦-٤١٨٨٣٧٨

تليفاكس:٤١٨٥٣٤٦

بريد الكترونى:
AOHR @ Link Com. Eg.

صفحة الانترنت:
http://www. LINK. COM. Eg/ Member/AOHR

الاشتراكات السنوية للعضوية:

الكويت١٥ديناراً الأردن١٠دينارا

مصر٣٠جنيهاً المغرب١٠٠درهم

تونس١٠دينارا بقية الأقطار٣٠دولارا أمريكياً

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أوصكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك العربى المحدود -جنيف

Arab Bank Ltd. Switzerland
Account 201738

أو البنك الوطنى المصرى- فرع ثروت حساب جارى٥٨١٨٣٥/-Alwatany Bank of Egypt
Sarwat. Account 581835